



غير

بين التعريف والتنكير والإعراب والبناء في ضوء المنهج الوصفي التحليلي

He changed between definition, denial, parsing,
and construction in the light of the descriptive and
analytical approach

إعداد

د/ مجدي إبراهيم محمد إبراهيم

مدرس اللغويات بكلية البنات الأزهرية بطيبة بالأقصر
جامعة الأزهر

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث دراسة " غير " بين التعريف والتنكير دراسة موضوعية تحليلية، وذلك عن طريق تأصيل القاعدة، وتتبع آراء النحاة بالاستقراء الكامل والشمول المحيط، فغير تفيد مغايرة موصوفها إذا كانت في معنى اسم الفاعل، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسه إعراب ما قبله، إن "غير" متوغلة في الإبهام، فلا يوصف بها إلا النكرة إلا حيث يصح الاستثناء لامتناعه لفظاً ومعنى، كما أن دراستها في الاستثناء في التركيب اللغوي للجملة يهدف إلى اسجلاء المعنى، وتحديدده وبيان محصلته النهائية، فهو ضالتها المنشودة.

تُقَدَّم غير إذا أُسند إليها، بشرط أن يكون كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر. يُمتنع دخول الألف واللام عليها؛ لإنعدام الفائدة منه، ولأنه لم يثبت سماعه من العرب الفصحاء، ولم يرد في كتاب الله عز وجل، كما أن إضافتها لما بعدها تفيد التخصيص لا التعريف، أما إذا أُضيفت في حالة وقوعها بين ضدين بشرط أن يكون المغاير واحداً، فقد انحصرت الغيرية، وصارت محضة وقصد بها التعريف، نحو : " مررتُ بالحركة غير السكون " ، لا نتفق مع علماء مجمع اللغة العربية وشيوخه فيما ذهبوا إليه من أنه يجوز دخول الألف واللام عليه وإكسابها التعريف؛ لأنه لم يرد ذكر هذه اللفظة مُعرِّفة ب " أل " في القرآن الكريم، سواء أكانت اسماً أم صفة، وذلك لعدم وجود دليل سماعي يخرجها عن قياسها، تُحمل " غير " على " إلا " إذا وُصِفَ بها، بيد أن حملها على " إلا " أكثر

من حملها عليها؛ وذلك لأن التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف ، يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى على نحو ما نبه إليه إمام العربية سيبويه في باب " ما أُجر على موضع " غير " لا على ما بعد " غير " .

الكلمات المفتاحية :

المفارقة - المغايرة - التعريف - التنكير - الإعراب - البناء - اللفظ - المعنى.

**He changed between definition, denial, parsing, and construction
in the light of the descriptive and analytical approach**

Magdy Ibrahim Mohamed Ibrahim

**Linguistics Department, Al-Azhar Girls College, New Tiba, Al-
Azhar University, Thebes, Arab Republic of Egypt .**

Email: : magdy.ibrahim@azhar.edu.eg

Research Summary

Search Summary "Not"

This research deals with a "non-" study between definition and denial, an objective study Analytical, by rooting the rule, and following the opinions of grammarians with full induction And the encompassing the surrounding, so it is not useful in contrast to what is described if it is in the meaning of the subject's name. Whatever is not in its origin is to be a description that is affected by the syntax of what came before it. The "not" is penetrated by the thumb, so only the denial is described by it, except where it is true The exception is because it abstains from a phoneme and a meaning, and its study in the exception is in the syntax The sentence aims to elucidate the meaning, define it and indicate its final outcome, for it is its aim the desired.

It is provided other than if it is attributed to it, on the condition that everyone who was similar in character was it .It is required by analogy and under custom to do what is mentioned. It is forbidden to enter a thousand and a lam. Because it is of no use from it, and because it has not been proven to have heard from pure Arabs, and it was not mentioned in the Book of God Almighty, and adding it to what follows it indicates specificity rather than a definition. And he meant the definition, towards: "I went through a movement that is not still" 0

We do not agree with the scholars of the Academy of Arabic Language and its sheikhs in their view that it is permissible Entering the thousand and blaming him and giving them the definition; Because this word was not mentioned defining By "the" in the Holy

Qur'an, whether it is a noun or an adjective, because there is no evidence Hearing it out of size.

The Coffins went to construct a "change" on the obligatory conquest, and their argument in that was that it sprouted Manab "except" was added to the matrix, while the Basrians said that it is built as a permissibility It is not obligatory. To add it to the non-able, and if it is added to the able, then it is not permissible to build it. It is rather expressed. Because adding to the non-able is permissible in the additive and building. "Not" is to be charged to "unless" if it is described by it, but to carry it to "except" more

Who carried her on her; This is because the disposition is more in the name than in the letter.

It is permissible in the follower of the excluded by the observance of the word and the consideration of the meaning, as indicated by the Arabic imam Sibbuh in the chapter "What was done on a place that is "not" and not after" not".

Keywords:

The paradox - the contrast - the definition - the denial - the syntax - the construction - the pronunciation - the meaning.

المقدمة

ومنه سبحانه نستمد العون، ونستلهم التوفيق، وعلى نبيه محمد نصلي ونسلم
وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.
أما بعد،،،،

فإن هذا البحث يتناول "غير" بين التعريف والتنكير والإعراب والبناء.
والذي دفعني إلى دراسة هذا الموضوع أن أحد الزملاء قال لي في يوم من أيام الدراسة:
"حضر اليوم الطلاب المتميزون الغير المهملين" فتأملت لفظ الغير، وقلت لنفسي: هل يجوز
تعريفها بـ "أل" أم بالإضافة؟ وهل هذا التركيب صحيح لغوياً ويعد فصيحاً، أم أن
فيه لحناً؟ ومتى تكون معربة؟ ومتى تكون مبنية؟. ومن ثمَّ أطلتُ الوقوف أمام هذا
التركيب وقلت لنفسي: إنه لا يُقبل حكم من الأحكام النحوية إلا إذا كان مصحوباً بدليل

نقلي أو عقلي، ويكون القبول مبنياً على أساس قوة الدليل أو ضعفه، أعني أنه لا بد من الاستناد إلى توجيه نحوي مذكور.

ولكي يتم صحة الاستثناء بغير يجب أن يكون متصلاً بالمستثنى منه من غير تخلل فاصل بينهما، بمعنى ألا يفصل بين " غير " وما بعدها بفواصل زمني يوهم تمام الكلام قبل الاستثناء، فلا يجوز لقائل أن يقول : " اضرب المهملين " ثم يقول بعد ساعة : " إلا زيداً " وذلك لأن الاستثناء جزء من الكلام يحصل به الإتمام، فإذا انفصل لم يكن إتماماً، وإنما يكون مستقلاً. جاء البحث بعد المقدمة في تمهيد وثلاثة مباحث:

أما التمهيد فقد تناولت فيه " غير " لغة واصطلاحاً، ثم أحكامها.

أما المبحث الأول فعنوانه : " معاني غير وحملها على " إلا " بين المفارقة والمغايرة " تحدثت فيه عن معاني " غير " وإعرابها - مواضعها - حملها على " إلا " - مفارقة " إلا " لها - مغايرة " إلا " لها - تقديمها إذا أسند إليها - القراءات الواردة فيها في قوله تعالى : " غير المغضوب عليهم ولا الضالين "

أما المبحث الثاني فعنوانه " غير بين التعريف والتنكير " تحدثت فيه عن حكم دخول " أل " على " غير " بين الجواز والمنع " متناولاً آراء العلماء في حكم دخول الألف واللام عليها، وحكم إضافتها إلى المعرفة، مفنداً قرار مجمع اللغة العربية الذي أجاز تعريفها بالألف واللام لعدة أسباب، ذكرتها في ثنايا البحث.

أما المبحث الثالث والأخير فعنوانه : " غير " بين الإعراب والبناء " تحدثت فيه عن غير عندما تأتي معربة، وذكرت آراء العلماء في إعرابها عند إضافتها، في الموجب والمنقطع وعند التقديم، تم تناولت بالشرح والتحليل قطع غير عن الإضافة. بعد ذلك تناولت غير المبنية مُعَرِّجاً على الخلاف الذي وقع بين النحويين الكوفيين والبصريين بشأنها، مبيناً حجة كل فريق وأدلته.

منهجي في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي **Descriptive Method** الذي يحل لفظة

" غير " ويُقَعَد لها، من خلال الاستقراء التام، ومن خلال تقسيمها بين التعريف والتكثير، والإعراب والبناء. بالإضافة إلى المهج التحليلي Analytical Method، اتبعته أثناء دراسة " غير " لغة واصطلاحاً، وفي حالة تقديمها أو تأخيرها، وعند قطعها عن الإضافة. والله أسأل أن ينفع به

التمهيد

" غير " لغة واصطلاحاً

أولاً : غير لغة :

قال ابن فارس : " هذا الشيء غير ذاك، أي : هو سواه وخلافه. ومن الباب الاستثناء بغير، تقول : عشرة غير واحد : ليس هو من العشرة"^(١)
وقال ابن منظور : " غير من حروف المعاني، تكون نعنا، وتكون بمعنى لا ، وله باب على حده، وقوله : " ما لكم لا تناصرون"^(٢) المعني ما لكم غير متناصرين وقيل غير بمعنى سوى، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى....."^(٣)

ثانياً: غير اصطلاحاً :

غير : اسم مفرد مذكر دائماً، وإذا أريد به المؤنث جاز تذكير الفعل حملاً على اللفظ، وتأتيته حملاً على المعنى.
غير : اسم ملازم للإضافة في المعنى، يقول إمام العربية سيبويه : " اعلم أن غيراً أبداً سوي المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجوزى مُجرى الاسم الذي بعد إلا، وهو

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة " باب الغين " : ص ٧٠٣ ، تحقيق أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، د. ت

(٢) سورة الصافات، من الآية / ٢٥

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة " : ج ١١ ص ١٠٧، دار صادر بيروت، د. ت

الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخل فيه غيره " (١)
و " غير " تكون وصفا للنكرة، تقول: جاءني رجل غيرك، وقوله تعالى: " غير المغضوب
عليهم " (٢) إنما وصف بها المعرفة، لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة فعوملت
معاملتها (٣)

أحكام غير :

(١) أصل " غير " أن يوصف بها؛ لما فيها من معنى اسم الفاعل، فإذا قلنا - مثلا - " زيد غير عمرو " كان معناه : " زيد مغاير لعمرو ". وهذا يعني أن مدلوله المخالفة بوجه ما.

(٢) أصل " غير " أن تكون نكرة متوغلة في الإبهام والتنكير، فلا يفيدها إضافتها إلى المعرفة تعريفاً؛ ولهذا يوصف بها النكرة كما في قوله تعالى : " ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل " (٤)

(٣) تُوصف بها النكرة مع إضافتها إلى معرفة، نحو : " جاءني رجل غيرك " أو غيرُ خالد. فلما لا يوصف بها إلا نكرة، كما رأيت، أو شبه النكرة مما لا يفيد تعريفا في المعنى كالمُعْرَفِ بِأَلِ الجَنَسِيَّةِ، فإنَّ المُعْرَفِ بِهَا، وإن كان معرفة لفظاً، فهو في حكم النكرة معنى؛ لأنه لا يدل على مُعَيَّن. فإن قلت : " الرجال غيرُك كثير " (٥) فليس

(١) سيبويه، الكتاب: ج٤ ص٣٤٣، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣،

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٢ م

(٢) سورة الفاتحة، من الآية / ٧

(٣) الفيومي، المصباح المنير " كتاب الغين " ص ٢٨٥، دار الحديث، القاهرة، د. ت

(٤) سورة فاطر، جزء الآية / ٣٧

(٥) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية : ج٣ ص١٠٩ وما بعدها، تعليق د. إسماعيل العقباوي،

القدس للنشر والتوزيع، ط٢، ط١٣٤١٣ هـ = ٢٠٠٧ م

المراد رجلاً مُعَيَّنِينَ.

(٤) تُحْمَلُ : " غير " على " إلا " فَيُسْتَنَى بِهَا ، كما يُسْتَنَى بِإِلَا ، كما حُمِلَتْ " إلا " على :
" غير " فوصفَ بِهَا ، والمستثنى بِهَا مجرورٌ أبدأً بالإضافة إليها ، نحو : " جاء الرجال
غيرُ رجل " "

(٥) أَمَّا تَسْتَعْمَلُ مَضَافَةً ، وقد يحذف المضاف إليه في بعض الأساليب عند فهم المعنى ، قال
ابن هشام : " ويجوز أن يُقَطَّعَ عنها لفظاً إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها كلمة ليس ،
وقولهم لا غير لحن ، ويقال " قبضت عشرة ليس غيرها " (١)

(٦) حَكَمَهَا فِي الإِعْرَابِ كحَكَمِ الأَسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ " إلا " رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا .

المبحث الأول

معاني غير وحملها على إلا بين المفارقة والمغايرة

لما كان الكشف عن معنى الجملة يتطلب معرفة المقام الخارجي الذي قيلت فيه فقد
اهتم النحاة بمعرفة هذا المقام أو الأحوال المصاحبة للحديث كمعرفة حال المتكلم أو السامع
أو البيئة ، ولم يكتفوا بذلك بل ذهبوا إلى مراعاة أحوال المخاطبين من الناحيتين : الاجتماعية
والثقافية ، يقول الجاحظ : " وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار
المستمعين وأقدار الحالات فيجعل من كل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة مقاماً حتى
يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار
المستمعين على أقدار تلك المقامات " (٢)

وليس بحث المعنى مقصوراً على الألفاظ المفردة على نحو ما يجري في المعجمات ، وإنما

يشمل مستوى التركيب ، ومن ثم كان هناك السيمانتك المعجمي Lexical

(١) ابن هشام ، معني اللبيب عن كتب الأعراب : ج١ ص ٢٦٦ ، تحقيق ح الفاحوري ، دار الجيل ،

بيروت ، ط ٢ ، ط ١٩٧٧ م

(٢) الجاحظ ، البيان والتبيين : ج١ ص ١٣٩ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٧٥ م

Semantics والسيمانتيك النحوي (التركيبية) Syntactic Semantics

ويلتقي هذا الفرع الثاني في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر؛ إذ كلاهما يحاول الكشف عن المعنى ودراسة مشكلاته عن طرق النظر في النحو وقواعده ^(١)

وحري بنا الآن أن نتناول معاني "غير" على الوجه الآتي :

أولاً : تكون استثناء، فتعرب بإعراب الاسم التالي ل " إلا " في ذلك الكلام، فتقول :
"جاء القوم غير زيد " بالنصب، و " وما جاءني أحد غير زيد " بالنصب والرفع ^(٢)
وقال الأزهري : " قال الليث : غير تكون استثناء مثل قولك : " هذا درهم غير
دائق " معناه إلا دائقاً ^(٣)

وقال ابن خالويه : " فإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضتَ بها ما بعدها، كقولك
: " جائي قوم غير زيد " ^(٤) فإن قال قائل : لم أعربت " غير " إعراب الاسم الواقع بعد "
إلا " دون "سوى وسواء" ؟ قيل: لأن " غير " لما أقيمت هاهنا مقام " إلا " وكان ما بعدها
مجروراً بالإضافة، ولا بد لها من نفسها من إعراب، أعربت إعراب الاسم الواقع بعد " إلا "
ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الواقع بعد " إلا " من الإعراب، ويبقى حكم
الاستثناء ^(٥)

ثانياً : تكون نعتاً، كقولك : " قام القوم غير زيد " و " هذا درهم غير جيد " و " رأيت

(١) د. طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين: ص ٢، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع
بالإسكندرية.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٧

(٣) الأزهري، تذييل اللغة : ج ٢ " مادة غير " تحقيق عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، دار إحياء
التراث، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م

(٤) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ص ٣٣، مكتبة الزهراء، القاهرة، د.ت

(٥) ابن الأثيري، أسرار العربية : ص ١٩٠، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط ١،
١٩٩٥ = ٥١٤١٥ م

رجلا غير صالح" و " مررت برجل غير محمد" فتجري غير على ما قبلها في الإعراب على النعت" (١)

قال ابن خالويه : " فإن كانت صفة جرت على ما قبلها من الإعراب، تقول : جائني رجل غيرك، ومررت برجل غيرك، ورأيت رجلا غيرك " (٢)

أما قوله تعالى : " لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله " (٣) فقد قرئ غير بالرفع صفة ل (القاعدون) والجر صفة ل (المؤمنين) والنصب على الاستثناء، وقراءة الرفع هي قراءة نافع وابن عامر والكسائي، وقراءة الجر هي قراءة الأعمش وأبي حيوة " (٤)

والذي بدا لي أنهم اختلفوا في رفع الراء ونصبها في قوله تعالى : " غير أولي الضرر " قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة : " غيرُ أولى الضرر" برفع الراء، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي : " غيرَ أولى " بنصب الراء، قال أبو علي : من رفع الراء جعل " غير" صفة للقاعدين عند سيويه، وكذلك من قال: " صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب" (٥) فجر " غير " كان عنده صفة" (٦)

(١) المهروي، الأزهية في العوامل والحروف : ص ١٢٥، تحقيق محمد عثمان، المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع، ط ١، ٥١٤٣٢ = ٢٠١١ م، والمبرد، المقتضب : ج ٤ ص ٤٢٢، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، القاهرة، ٥١٤١٥ = ١٩٩٤ م

(٢) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ص ٣٢ وما بعدها.

(٣) سورة النساء، الآية / ٩٥

(٤) الزمخشري، المفصل في العربية : ص ٨٨، وما بعدها، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط ١، ٥١٤٢٥ = ٢٠٠٤ م

(٥) سورة الفاتحة، الآية / ٧

(٦) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع : ج ٣ ص ١٨٠، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٩٩٦ م

ونستنتج من كل ما سبق أن " غير " صفة للقاعدين على أساس أن اللام جنسية، فأجريت مجري النكرات؛ لأنهم لم يكونوا أناساً مُعَيَّنِينَ.

ثالثاً: تكون حالاً، فتنصب، لأن غيراً وأخواتها يكن نكرات، وهن مضافات لا معارف. هذا الوجه فيهن جمع، وهو في غير خاصة واجب^(١) وذلك في كل موضع يصلح في موضعها " لا " ^(٢) و كقوله عز وجل: " غير ناظرين أناه"^(٣) و كقوله: "غير محلي الصيد"^(٤) و كقوله: " فمن اضطر غير باغ ولا عاد"^(٥) كأنه تعالى قال: فمن اضطر خائفاً لا باغياً^(٦)

رابعاً: تكون بمعنى ليس، كقولك: " أنت غير ضارب زيداً" تريد: أنت لست ضارباً زيداً"^(٧) وفي اللسان: " ويكون غير بمعنى ليس كما تقول العرب كلام الله غير مخلوق وليس بمخلوق. وقوله عز وجل: " هل من خالق غير الله يرزقكم"^(٨) وقرئ: " غير الله، فمن خفض رده على خالق، ومن رفعه فعلى المعنى أراد: هل خالق، وقال الفراء: وجائز هل من خالق غير الله، وكذلك: ما لكم من إله غيره، هل من خالق إلا الله، وما لكم من إله إلا هو، فتنصب غير إذا كانت محل إلا "^(٩) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخيل حين وفد عليه: " ما وصف أحد لي في الجاهلية، فرأيت في الإسلام إلا دون الصفة

(١) المبرد، المقتضب: ج ٤ ص ٤٢٣، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،

القاهرة، ط ٥١٤١٥ = ١٩٩٤ م

(٢) الهروي، الأزهية في العوامل والحروف: ص ١٢٥، واللسان: " مادة غير" ج ١١ ص ١٠٧

(٣) سورة الأحزاب، من الآية / ٥٣ ،

(٤) سورة المائدة، من الآية / ١

(٥) سورة البقرة، من الآية / ١٧٣

(٦) ابن منظور، اللسان " مادة غير " ج ١١ ص ١٠٧، دار صادر بيروت، د. ت.

(٧) الهروي، الأزهية في العوامل والحروف: ص ١٢٦

(٨) سورة فاطر، من الآية / ٣

(٩) ابن منظور، اللسان: " مادة غير " ج ١١ ص ١٠٧

ليسك" (١)

قال لبيد بن ربيعة (٢):

فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِثْمًا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَلِ

الشاهد في هذا البيت : " غير الجمل " يريد : ليس الجمل.

خامسا : تكون تحقيقا بعد النفي، كقولك : " لا إله غير الله " فترفع غيراً خبراً للابتداء،

لأن " لا " والاسم معها في موضع رفع بالابتداء" (٣)

سادسا : تكون بمعنى " لكن " كما في قول النابغة الذبياني (٤) :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سِيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ

(١) أخرجه البيهقي ، في معرفة السنن والآثار : ج ١٢ ص ٩٧ ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار ابن

قتيبة، ط ١ ، ٥١٤١٢ = ١٩٩١ م

(٢) البيت من بحر الرمل، وقد ورد في ديوان لبيد : ص ٩١ = ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به: حمدون

طمّاس

دار المعرفة، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ورواية الديوان: ليس. بدل غير، وسيبويه، الكتاب

: ج ٢ ص ٣٣٣ ، والمبرد، المقتضب: ج ٤ ص ٤١٠ ، والبغدادى، خزانة الأدب ولب لباب لسان

العرب : ج ٩ ص ٣٠٠ ، تحقيق محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط ١٩٩٨ م ، ورواية عجز البيت في أمثال الميداني: " إنما يجزي الفتى ليس الجمل " الميداني،

مجمع الأمثال: ج ١ ص ٢٤ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان . يقول

في معنى البيت: يريد لا الجمل يضرب في المكافأة، أي إنما يجزيك من فيه إنسانية لا من فيه بميمية.

ويروى "الفتى يجزيك لا الجمل" يعنى الفتى الكيس لا الأحمق.

(٣) الهروي، الأزهية : ص ١٢٥

(٤) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في الكتاب لسيبويه: ج ٢ ص ٣٢٦ ، وحاشية الصبان: ج ٢ ص

١٥٤ ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، والهروي، الأزهية ،

ص ١٢٥ ، والبغدادى، خزانة الأدب : ج ٢ ص ٦ ، طبعة بولاق ، ٥١٢٩٩ ، والسيوطي، شرح

شواهد المعنى : ص ١٢١ ، المطبعة البهية، ط ١٣٢٢ هـ

الشاهد في البيت: غير أن سيوفهم بمن فلول، أي ولكن سيوفهم بمن فلول، وليس الفلول يعيب لهم في السيوف، فيكون مستثنى من أوله، وإنما أراد: لا عيب فيهم، لكن سيوفهم هكذا.

ومثله قول النابغة الجعدي^(١) :

فتى كملت أعراقه غير أنه جواد فلا يُبقى من المال باقيا

ومثله قول الفرزدق^(٢) :

وما سجنوني غير أبي ابن غالب وأني من الأثرين غير الزعانف

كأنه قال : ولكني ابن غالب.

سابعا : تكون بمعنى المخالف، كقولك : " الصالح غير الطالح " و" الجواد غير البخيل " أي: المخالف له^(٣)

ثامنا: تكون بمعنى " لا " قال الفراء : معني غير في قوله تعالى " غير المغضوب عليهم " معني لا ، ولذلك رُدَّتْ عليها " لا " كما تقول : " فلان غير محسن و لا مُجمل " ^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في ديوان النابغة الجعدي : ص ١٧٣ ، تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق، طبعة ١٣٨٤هـ، وسيبويه، الكتاب : ج ٤ ص ٣٢٧، والمرزباني، الموشح : ص ٦٧، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة = السلفية، ط ١٣٤٣هـ ، وشرح شواهد المغني : ص ٢٠٩، والهروي، الأزهية : ص ١٢٦ كأنه قال : ولكنه مع ذلك جواد، وليس استثناء من أوله، ولو استثنى لقال : كملت أعراقه غير أنه بخيل أو جبان.

(٢) البيت من بحر الطويل ، وقد ورد في ديوان الفرزدق : ص ٥٣٦، نشر الصاوي، طبعة ١٣٥٤هـ ، وسيبويه، الكتاب : ج ٤ ص ٣٢٧، والهروي، الأزهية : ص ١٢٦ ، والأثرين: الأكثر عددا، والزعانف: الأديعاء الملقون بالصميم، والمقصود بهم العبيد والأتباع، وأصل الزعانف أجنحة السمك.

(٣) الهروي، الأزهية : ص ١٢٦

(٤) ابن منظور، اللسان " مادة غير " ج ١ ص ١٠٧

تاسعا: أن تكون بمعنى " سوى " قال ابن منظور : " وإذا كان غير بمعنى سوى لم يجوز أن يكرر عليها، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : عندي سوى عبد الله ولا زيد ؟ قال : وقد قال من لا يعرف العربية إن معنى غير هاهنا بمعنى سوى وإن لاصلة " (١)

مواضع غير :-

لغير ثلاثة مواضع نتناولها على الوجه الآتي :-

أحدها : أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا نكرة، وذلك إذا أريد بها النفي الساذج، كما في قولك : " مررت برجل غير زيد ."

الثاني : أن تقع موقعا لا تكون فيه إلا معرفة، وذلك إذا أريد بها شيء قد عرف بمُضادة المضاف إليه في معناه لا يضاده فيه إلا هو، كما إذا قلت : " مررت بغيرك " أي المعروف بمضادتك، إلا أنها في هذه لا تجري صفة فتذكر غير جارية علي الموصوف.

الثالث : أن تقع موقعا تكون فيه نكرة تارة، ومعرفة تارة أخرى، كما إذا قلت: "مررت برجل كريم غير لثيم " (٢)

حمل غير على إلا:

تحمل غير على إلا، وتحمل إلا على غير، وذلك عند الوصف بها، بيد أن حمل غير على إلا أكثر من حملها عليها؛ وذلك لأن التصرف في الاسم أكثر منه في الحرف، يقول الخصري : " وكما حملوا غير على إلا، حملوا إلا عليها في الوصف عليها، فتفيد المغايرة ذاتا وسكونا، بلا نظر للنفي والإثبات، لكن حمل غير على إلا أكثر، لأن التصرف في الاسم

(١) ابن منظور، اللسان : " مادة غير " ج ١١ ص ١٠٧، والأزهري، تهذيب اللغة : " مادة غير " .
(٢) الخوارزمي، ضرام السقط، شرح ديوان سقط الزند، للمعري : ص ١٩٣ ، مكتبة رفاة الطهطاوي، د.ت. ، والدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي : ج ١ ص ١٠٩ ، دار الكتب العلمية، ط ١ ، د.ت

أكثر منه في الحرف، فلذلك تقع في جميع مواقع إلا" (١)

وقال إمام العربية سيبويه في باب ما أجري على موضع غير لا على ما بعد غير" زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع... فلما كان في موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه، حمّله على الموضع، والدليل على ذلك أنك إذا قلت : غيرُ زيد فكأنك قد قلت إلا زيد، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيد وإلا عمرو، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو" (٢)

قال أبو سعيد : "رُدُّ الاعتبار إلى "إلا" لأنها أصل الاستثناء، وأدخل إلا على الاسمين حتى أرى صحة معنى الاستثناء فيهما" (٣)
وقد يجمع بين "إلا" وغير، والحمل على المعنى إن شئت، تقول : "ما جاءني غيرُ زيد وإلا عمرو" (٤).

ولا تقع إلا في موقعها إلا بشرط كون موصوفها جمعاً نكرة أو شبههما، كقوله تعالى :
"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" (٥)

(١) حاشية الخضري : ج١ ص٢٠٨، مطبعة عيسى الباي الحلبي، ط ٥١٣٥٩ = ١٩٤٠ م ، وحاشية الصبان : ج٢ ص١٥٥ وما بعدها، و شرح الأشموني : ج٢ ص٢٥٦، تحقيق دكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع، د. ت ، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ج٢ ص٣١٢ وما بعدها، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، د. ت

(٢) سيبويه، الكتاب : ج٢ ص٣٤٤

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه : ج٩ ص٧، تحقيق شعبان صلاح، وعبد الرحمن عصر، مراجعة د. حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ٥١٤٣٠ = ٢٠٠٩ م

(٤) المبرد، المقتضب : ج٤ ص٤٢٦

(٥) سورة الأنبياء، من الآية / ٢٢

وحري بنا أن نبين أنه لا يجوز في " إلا " في هذه الآية " أن تكون للاستثناء، وما بعدها بدلا، لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ، أما من ناحية المعنى فلأن التقدير حينئذ - على حد قول الصبان - لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا، وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج، وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة للصالحة للإسقاط؛ إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد، والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها، فالوصف مخصص نحو: " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا " وإن خالفه بإفراد أو غيره، فالوصف مؤكد كالأية، ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل له: " عندي عشرة إلا درهما " فقد أقر له بتسعة، وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة، لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم، وكل عشرة مغايرة للدرهم " (١)

ويعضده قول الحضري: " أما الأول - أي من ناحية المعنى - فالأنه يصير التقدير: لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الله لفسدتا، فيقتضي عدم الفساد مع التعدد إذا لم يخرج وهو باطل؛ لترتبه على مجرد التعدد؛ ولذا كان هذا الوصف مؤكداً صالحاً للسقوط؛ إذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد" (٢)

وقال ابن هشام: " فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء، من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد " (٣)

أما الثاني - أي من ناحية اللفظ - فلا يجوز في " إلا " هذه أن تكون للاستثناء، لأن آلهة - كما يقول ابن هشام - جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء،

(١) حاشية الصبان: ج ٢ ص ١٥٥

(٢) حاشية الحضري: ج ١ ص ٢٠٨

(٣) ابن هشام، معني اللبيب: ج ١ ص ١٢٨

فلو قلت " قام رجال إلا زيلًا " لم يصح اتفاقاً " (١) ومن بعده نبه على هذا الخصري (٢)
وخلاصة كل ما تقدم في هذه الآية أن " إلا " وما بعدها صفة لآلهة؛ لأن المراد من الآية
نفي الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد الفرد، ولا يصح الاستثناء بالنصب؛ لأن المعنى
حينئذ يكون : " لو كان فيهما آلهة، ليس فيهم الله لفسدنا " وذلك يقتضى أنه لو كان
فيهما آلهة، فيهم الله لم تفسدا. وهذا ظاهر الفساد. وهذا كما تقول : " لو جاء القوم إلا
خالداً لأخفقوا " أي : لو جاءوا مستثنى منهم خالداً - بمعنى أنه ليس بينهم - لأخفقوا.
فهم لم يخفقوا؛ لأن بينهم خالداً. ونظير الآية - في عدم جواز الاستثناء - أن تقول : " لو
كان معي الدراهم إلا هذا الدرهم لبذلتها " فإن قلت : " إلا هذا الدرهم " بالنصب، كان
المعنى : لو كان معي دراهم ليس فيها هذا الدرهم لبذلتها، فَيُنتج أنك لم تبذلها لوجود هذا
الدرهم بينها. وهذا غير المراد (٣)

ولا يصح أن يعرب لفظ الجلالة بدلا من آلهة، و لا " هذا الدرهم " بدلا من دراهم؛
لأنه حيث لا يصح الاستثناء، لا تصح البدلية. ثم إن الكلام مثبت، فلا تجوز البدلية، ولو
صح الاستثناء لما علمت من أن النصب واجب في الكلام التام الموجب. وأيضا : لو جعلته
بدلا لكان التقدير : " لو كان فيهما إلا الله لفسدنا " أن البدل على نية طرح المبدل منه،
كما هو معلوم. ولعدم صحة الاستثناء هنا وعدم جواز البدلية تَعَيَّن أن تكون " إلا " بمعنى
غير. (٤)

وأما شبه الجمع فقول لبيد بن ربيعة (٥) :

(١) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٢) حاشية الخصري : ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية : ج ٣ ص ١٠٨.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في ديوان لبيد ص ٣٨، وسيبويه، الكتاب : ج ٢ ص ٣٣٣، وحاشية

الصبان : ج ٢ ص ١٥٦، وحاشية الخصري : ج ٢ ص ٢٠٨، وشرح الأشعوني : ج ٢ ص ٢٥٧

لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمِي، اليَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الحَوَادِثُ إِلا الصَّارِمُ الدَّكْرُ
الشاهد في هذا البيت أنه أجرى " إلا " وما بعدها على " غير " نعتا لها. قال إمام العربية
سيبويه : " كأنه قال : لو كان غيري غير الصارم الذكر، لغير وقع الحوادث، إذا جعلت
غيراً الآخرة صفة للأولى . والمعنى أنه أراد أن يجبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء " (١)
بيد أن المبرد نقد كلام إمام العربية سيبويه وجعل " إلا " صفة في هذه الآية، قائلاً : " لا
يجوز أن يكون (إلا) وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز ، ألا ترى
أنك تقول : ما جائي أحد إلا زيد على الوصف إن شئت، وكذلك جائي القوم إلا زيد
على ذلك، ولو قلت : جائي رجل إلا زيد، تريد غير زيد على الوصف لم يجز؛ لأن
الاستثناء هنا محال " (٢)

وفي موضع آخر يقول : " وتقول : هذا درهم غير جيد، لأن غيراً نعت. ألا ترى أنه لا
يستقيم : هذا درهم إلا جيداً " (٣)

وقد رد على المبرد جهمرة من العلماء، منهم ابن ولاد، يقول : " ولو وَقَفَ على ما في
المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه " (٤)

وقال ابن هشام : " زعم المبرد أن " إلا " في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل،
محتجاً بأن " لو " تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفرغ بعدها
جائز، وأن نحو " لو كان معنا إلا زيد " أجود كلام، ويرُده أنهم لا يقولون " لو فيها ديار
أكرمه " ولا " لو جائي من أحد أكرمه " ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز " ما
فيها ديار " و " ما جائي من أحد " ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه؛

(١) سيبويه ، الكتاب : ج ٢ ص ٣٣٤

(٢) المبرد، المقتضب : ج ٤ ص ٤٠٨

(٣) المصدر السابق : ج ٤ ص ٤٢٢

(٤) ابن ولاد، الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه : ص ١٨٣ و ص ١٨٧، المكتبة التيمورية،
مخطوط بدار الكتب المصرية.

لأن " إلا " وما بعدها صفة ^(١) وقد نبه على هذا أيضا الرضي ^(٢)

و أما مثال شبه النكرة فقول ذي الرمة ^(٣) :

أُنِيحَتْ فَأَلَقَتْ بَلْدَةً بَعْدَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامَهَا

كأنه قال: قليل بما الأصوات غير بغامها، إذا كانت غير غير استثناء، فالأصوات شبيهه بالنكرة؛ لأن تعريفه بأل الجنسية، يعني أن تعريف الأصوات تعريف الجنس، والمعنى: قليل بما الأصوات غير بغامها، أي الأصوات التي هي غير صوت الناقه.

" ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفي، فكأنه قال:

ليس بما صوت إلا بغامها " ^(٤)

ولما كانت " إلا " التي تقع صفة في صورة الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه

إلى ما بعدها، فرفع بغامها إنما هو بطريق النقل من إلا " ^(٥)

وحرى بنا أن نخلص مما سبق إلى أنه لا يوصف بما " إلا " حيث يصح الاستثناء لامتناعه

لفظا ومعنى.

مفارقة إلا لغير:

تفارق " إلا " هذه " غيراً " من وجهين : الأول : أنه لا يجوز حذف موصوفها، فلا

(١) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ١٢٨ وما بعدها.

(٢) الرضي، شرح الكافية: ج ١ ص ٢٢٧، تحقيق نور الحسن وزميليه، مطبعة حجازي، د. ت

(٣) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في ديوان ذي الرمة : ص ٦٣٨، تحقيق كارليل هنري هيس،

كمبردج، طبعة ١٩١٩م، وسيبويه، الكتاب : ج ٢ ص ٣٣٢، والبغدادي، خزنة الأدب :

ج ٢ ص ٥١، والمبرد، المقتضب : ج ٤ ص ٤٠٩، وحاشية الصبان : ج ٢ ص ١٥٦، وشرح الأشموني :

ج ٢ ص ٢٥٨، وابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ١٣٠، والسيوطي، همع الهوامع : ج ١ ص ٢٢٩،

دار الكتب العلمية بالكويت، د. ت. ، وابن منظور، اللسان: " مادة بغم "

(٤) المبرد، المقتضب : ج ٤ ص ٤٠٩

(٥) المصدر السابق : الصفحة نفسها المبرد

يقال : " جاءني إلا زيد " ويقال : " جاءني غيرُ زيد " ونظيرها في ذلك الحمل والظروف،
فإنما تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتهما" (١)

الثاني: أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء، فيجوز " عندي درهم إلا دانق " لأنه
يجوز إلا دانقا، ويمتنع " إلا جيد " لأنه يمتنع إلا جيدا، ويجوز " درهم غيرُ جيد " قاله
جماعات. وقد يقال إنه مخالف لقولهم في قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" (٢)
وفي مثال سيبويه : " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلينا" (٣)

لقد صرح إمام العربية سيبويه بأن ما بعد إلا وصف بمثلة مثل وغير، وذلك قولك :
لو كان معنا رجل إلا زيد لغلينا. والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا
زيد لهلكنا ، وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت (٤)

قال أبو حيان : " جاءني رجل غير زيد، ورجال غير زيد" ولا تدخل إلا مكان غير "
وما جاءني إخوانك إلا زيدا " صلحت فيه غير، ولا أقوم إلا أن تقوم، لا تكون فيه (غير)
ولا يلي إلا نعت ما قبلها، لا يجوز " قام رجل إلا راكب " ولا " ما مررت بأحد إلا قائم "
والحال كالصفة لا يجوز " عندي أصحابك إلا جلوساً " بل هذه تصلح فيه " غير " لا " إلا "
فإن جاء ما يوهم ذلك فيكون حالا نحو : " ما مررتُ بأحد إلا قائماً " أو يكون صفة بدل
محدوف، قال الأخفش: " ما جاءني رجل إلا راكب " تقديره " إلا رجل راكب " وفيه قبح،
وتقول: " ما ضربت أحداً إلا عمرو خير منه " مفرغة في الحال، معناه إلا ، مفضلا عليه

(١) حاشية الصبان : ج٢ص١٥٦، وشرح الأشموني : ج٢ص٢٥٩، وابن هشام، مغني اللبيب :

ج١ص١٣٠

(٢) سورة الأنبياء، من الآية / ٢٢

(٣) حاشية الصبان : ج٢ص١٥٦، وشرح الأشموني : ج٢ص٢٥٩، وابن هشام مغني اللبيب :

ج١ص١٣٠

(٤) سيبويه، الكتاب : ج٢ص٣٧٠

عمرو" (١)

بيد أن ابن الحاجب شرط في وقوع "إلا" صفة تعذر الاستثناء، وجعل من الشاذ قول عمرو بن معد يكرب (٢) :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه، حيث وقعت "إلا" وصفا لما بعدها؛ لأنها بمعنى "غير" قال المبرد: "قال الأعلام: الشاهد فيه نعت الفتي، وهو معرفة بغير، وإن كان نكرة، والذي سوغ هذا أن التعريف بالألف واللام يكون للجنس، فلا يخص واحدا بعينه، فهو مقارب للنكرة، وأن "غيراً" مضافة إلى معرفة، فقاربت المعارف لذلك وإن كانت نكرة" (٣)

وزعم الكوفيون أن "إلا" في هذا البيت حرف عطف بمنزلة الواو، وكأنه قال: كل أخ مفارق أخوه والفرقدان أيضا" (٤)

وذهب الخصري إلى أن شرط ابن الحاجب عدم صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك، وجعله من الشاذ، لصحته فيه، بل قيل إنها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الألف، وقال الرضي مذهب سيويوه جواز الوصف مع صحة الاستثناء، نحو: "ما أتى أحد إلا زيد

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ج٢ ص٣١٤ وما بعدها

(٢) البيت من بحر الوافر، وقد ورد في: سيويه، الكتاب: ج٢ ص٣٣٤، والمبرد، المقتضب: ج٤ ص٤٠٩، وحاشية الصبان: ج٢ ص١٥٧، والبغدادى، خزنة الأدب: ج٣ ص٤٢٢، والزحشمري، الفصل في علم العربية: ص٨٩، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج١ ص٢٣١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د.ت.، وشرح الأشموني: ج٢ ص٢٥٩، والسيوطي، همع الهوامع: ج٢ ص٢٧٠

(٣) المبرد، المقتضب: ج٤ ص٤١٠ .

(٤) محمد محيي الدين عبد الحميد، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج١ ص٢٣١

" بالرفع بدلا أو صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بهذا البيت " (١)
ومن قبله على هذا المبرد، يقول : " ويقول البغدادي : وبقي في البيت احتمال وجه
آخر لم أر من ذكره، وهو أن تكون " إلا " للاستثناء، والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على
الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة " (٢)

مغايرة ما بعد غير لما قبلها :

أصل غير أن يوصف بما؛ لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها، إما
بالذات نحو : " مررت برجل غير زيد " أو بالوصف نحو : " دخلت بالوجه غير الذي
خرجت به " (٣)

ويعضد كلام الصبان الزمخشري، بقوله : " واعلم أن إلا وغير يتقارضان ما لكل واحد
منهما، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفا يسمه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف
المماثلة، ودلالته من جهتين : من جهة الذات، ومن جهة المعنى، تقول : " مررت برجل غير
زيد " قاصداً أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بمن ليست صفته صفته " (٤)

ومن ذلك قوله تعالى : " غير المغضوب عليهم " (٥) بحذف " غير " لأنها نعت للذين، لا
للهاء والميم من " عليهم " وإنما جاز أن تكون " غير " نعتا لمعرفة؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم
فيه ألف ولا ميم، وليس بمصمود له ولا الأول أيضا بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك :
" لا أمر إلا بالصادق غير الكاذب " كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب. ولا يجوز أن تقول
: " مررت بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير؛ لأن عبد الله مؤقت، و " غير " في

(١) الحضري، حاشية الحضري : ج ١ ص ٢٠٨

(٢) المبرد، المقتضب : ج ٤ ص ٤٠٩

(٣) حاشية الصبان : ج ٢ ص ١٥٥ .

(٤) الزمخشري، المفصل في علم العربية : ص ٨٨

(٥) سورة الفاتحة، من الآية ٧/

مذهب نكرة غير مُوقَته، ولا تكون نعتاً إلا لمعرفة غير موقَته ^(١) ومعنى مصمود له : أي لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم.

ونستنتج مما سبق أن غير إذا وقعت بين ضدين فإنها تفيد المغايرة، يقول الزجاج : " مررتُ برجل غيرك " فغيرك صفة لرجل، كأنك قلت : " مررتُ برجل آخر " ^(٢)

تقديم " غير " إذا أسند إليها :

يلتزم تقديم " غير " عند الإسناد إليها، يقول أبو حيان : " وزعم البيانيون أن " غيراً ومثلاً " في باب الإسناد إليهما يكاد يلتزم تقديمهما، قالوا نحو قولك " غيرك يخشى ظلمه " و " مثلك يكون للمكرمات " ونحو ذلك مما لا يقصد فيه " بمثل " إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه، لكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القياس، وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، وقوله ^(٣) :

غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ إِنْ قَاتَلُوا جُنِبُوا أَوْ حَدَّثُوا شَجَعُوا

القراءات الواردة في " غير " في قوله تعالى " غير المغضوب عليهم "

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، وأبعد منه عن تحريف، مع أنه نزل بلسان عربي مبين.

وعلى كثرة المعارضين والمعترضين لم يتعرض أحد من العرب وقت نزول القرآن لعريبته من قريب أو بعيد، بل أثار عنهم انبهارهم به وإقارهم بما وصل إليه من درجات في البيان تنقطع دونها أعناق البلغاء والفصحاء، ففتناها عن سماعه، وتداعوا إلى اللغو فيه حذر التأثير

(١) الفراء، معاني القرآن : ج١ص٧ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١٩٨٠ م،

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : ج١ص٥٣، تحقيق دكتور عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط ٢، ٥١٤١٨ = ١٩٩٧ م

(٣) البيت للمتنبي، وهو من البسيط وقد ورد في شرح ديوان المتنبي للواحدي: ص ٢٢٦ وأبوحيان، تفسير البحر المحيط : ج١ص٥٠.

به" (١)

وغير في هذه الآية يجوز فيها الجر والنصب، يقول ابن الأنباري : " أما الجر فمن ثلاثة أوجه :

أحدها: أن يكون مجروراً على البدل من الضمير في (عليهم).

والثاني: أن يكون مجروراً على البدل من (الذين).

والثالث: أن يكون مجروراً على الوصف (للذين) لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة، فجري مجري النكرة ، فجاز أن يقع وصفاً له، وإن كانت مضافة إلى معرفة " (٢)

بيد أن الفراء وقف علي علة كون إعرابها نعتا للذين، قائلا : " وإنما جاز أن تكون " غير " نعتا لمعرفة؛ لأنها أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له، ولا الأول أيضا بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك : لا أمر بالصادق غير الكاذب؛ كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب. ولا يجوز أن تقول : مررتُ بعبد الله غير الظريف إلا على التكرير؛ لأن عبد الله مؤقَّت، و" غير" في مذهب نكرة غير موقَّتة، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقَّتة..... وقد يجوز أن تجعل " الذين" قبلها في موضع توقيت، وتخفُّض " غير " على التكرير: " صراط غير المغضوب عليهم" (٣)

ويعضد قوله الأزهري، يقول : " وقال أبو العباس : جعل الفراء الألف واللام بمنزلة النكرة، ويجوز أن يكون "غير" نعتا للأسماء التي في قوله " أنعمت عليهم " وهي غير مصمود صمدها أيضا، وهذا قول بعضهم، والفراء يأبي أن تكون "غير " نعتا لغير الذين ؛ لأنها بمنزلة النكرة عنده " (٤)

(١) د. محمود نخلة، أصول النحو العربي : ص ٣٠ ، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ت

(٢) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : ج ١ ص ٤٠ ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ٢٠٠٦ ،

(٣) الفراء، معاني القرآن : ج ١ ص ٧

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة : ج ٢ " مادة غير "

وقال ابن خالويه : " غير " نعت للذين ، والتقدير : صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب (عليهم) غير اليهود؛ لأنك إذا قلت: مررت برجل صادق غير كاذب، فغير كاذب هو الصادق" (١)

وأما وجه البديل فقد قال الزجاج : " وقوله عز وجل : " غيرِ المغضوب عليهم " فيخفض (غير) على وجهين ، على البديل من الذين، وكأنه قال : صراط غيرِ المغضوب عليهم، ويستقيم أن يكون " غيرِ المغضوب عليهم " من صفة الذين، وإن كان " غير " أصله أن يكون في الكلام صفة للنكرة " (٢)

وقال القسطلاني : " قال أبو حيان : وهو الوجه، وعنه من المفردة الخفض كالجُمهور؛ على البديل من " الذين " بدل نكرة من معرفة، وقيل : نعت للذين، وهو مشكل؛ لأن " غير " نكرة، و " الذين " معرفة، وأجابوا عنه بوجهين :

أحدهما : أن غير إنما يكون نكرة، إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين، فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف غير حينئذ بالإضافة، تقول : مررت بالحركة غير السكون، والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب السراج، وهو مرجوح.

الثاني : أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فعومل معاملة النكرات، وقيل : أن " غير " بدل من الضمير الخجور في " عليهم " (٣)

وقال الأزهري : " وقال الأخفش : غير بدل، قال ثعلب : وليس يمتنع ما قاله، ومعناه التكرير، كأنه أراد : صراط غير المغضوب عليهم " (٤)

(١) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ص ٣٢

(٢) الزجاج، معاني القرآن : ج ١ ص ٥٣

(٣) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات : ج ٢ ص ١١١، تحقيق ودراسة عبد الرحيم الطرهوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ٢٠١٣ م ، وابن عادل الخنبلي، اللباب في علوم القرآن :

ج ١ ص ٢٠ ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة : ج ٢ " مادة غير "

وبناء على ما سبق فإن غيراً تعرب بدلا من الذين، أو بدلا من الضمير " هم " في عليهم، ولا إشكال في هذا ؛ إذ يجوز إبدال النكرة من المعرفة . وأما الذين أعربوها صفة فعلى أساس أن الاسم الموصول " الذين " قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد به قصد قوم بأعينهم. وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لهما بالإضافة، فكل واحد به إمام من وجه، واختصاص من وجه آخر.

أما النصب فمن ثلاثة :

الأول : أن يكون منصوبا على الحال من الهاء والميم في " عليهم " أو من " الذين ".
والثاني : أن يكون منصوبا بتقدير " أعني " .

والثالث : أن يكون منصوبا على الاستثناء المنقطع، و " عليهم " الثاني في موضع رفع؛ لأنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ لأن معنى المغضوب عليهم، الذين غُضِبَ عليهم ، وليس فيه ضمير؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر، نحو " ذهب بزيد، وجلس إلى عمرو " ولهذا لم يجمع^(١) وقال الدمياطي : " وعن ابن محيصن من المبهج: " غير المغضوب " بنصب " غير " فقليل : على الحال من الذي، وهو ضعيف، وقيل : من الضمير في " عليهم " ^(٢)

وقال الزجاج: " ويجوز نصب (غير) على ضربين: على الحال وعلى الاستثناء، فكأنك قلت : إلا المغضوبَ عليهم، وحق (غير) من الإعراب في الاستثناء النصب إذا كان ما بعد إلا منصوبا، أما الحال فكأنك قلت فيها : صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم^(٣) ويعضد وجه نصب "غير" أبو البقاء، يقول: " قوله تعالى: " غيرَ المغضوب عليهم " يُقرأ بالنصب، وفيه وجهان:

(١) ابن الأبناري، البيان في غريب إعراب القرآن : ج ١ ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) الدمياطي، تحاف فضلاء البشر : ج ١ ص ٣٤٢، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، د.ت

(٣) الزجاج، معاني القرآن : ج ١ ص ٥٣

أحدهما : هو حال من الماء والميم في " عليهم " أي أنعمت عليهم مرضيا عنهم.
والثاني : هو استثناء منقطع؛ أي أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم، وهذا مثل قولهم : " ما
له ابنٌ لا بنتا " (١)

ويؤيد قراءة النصب - على حد قول ابن هشام- أن حُسْنَ الوصف في: " غير
المغضوب عليهم " إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود
هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف " (٢).
والحق أن هذا النوع من الاختلاف الإعرابي لا يمت للهجات العربية بصلة، وإنما هو
من صناعة النحاة حين يشتد الجدل بينهم، وحاول كل واحد منهم أن يأتي بجديد في تلك
القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، وصرفتهم عن كثير من البحوث القيمة في
اللغة (٣)

أما القراءات الواردة في " غير " بالنصب " فقد روي الخليل رحمه الله عن عبد الله بن
كثير (غير) بالنصب " (٤)
ونسبت هذه القراءة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعمر ابن الخطاب والخليل بن أحمد عن
ابن كثير " (٥)

- (١) أبو البقاء العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ج ١ ص ١٠٣، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم
الكتب، ط ١، ١٤١٧ - ١٩٩٦ م
(٢) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٧
(٣) د. إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية : ص ٨٤، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة التاسعة، ط ١٩٩٥ م
(٤) النحاس، إعراب القرآن : ج ١ ص ١٧٦، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة
النهضة العربية، ط ٢، ط ١٤٠٥ - ١٩٨٢ م
(٥) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ج ١ ص ٨٠، عني بنشره ج برجستراسر،
المطبعة الرحمانية، ط ١٩٦٩ م

وقال الزمخشري: " هي قراءة الرسول وعمر بن الخطاب ورويت عن ابن كثير" (١)
وقال ابن مجاهد: " نسبت هذه القراءة إلى ابن كثير" (٢)
وفي تفسير القرطبي: " نسبت إلى عمر بن الخطاب وأبي بن كعب " (٣)
وفي البحر المحيط: " نسبت إلى عمر وابن مسعود والإمام علي بن أبي طالب وعبد الله
بن الزبير" (٤)
وفي تفسير ابن كثير: " منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم" (٥)
وفي النشر: " روي عن الخليل بن أحمد عن ابن كثير" (٦)
ولعل منشأ القراءات القرآنية المتعددة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن
هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقرأوا ما تيسر منه " (٧) ولعل المراد بسبعة أحرف
سبع لغات" (٨)

" ولا معنى لأن نقول إن هناك لغة - مهما تكن كما يقول سايبير- أكثر فصاحة أو

- (١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ج ١ ص ٧١، حقق الرواية
محمد الصادق قمحوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت
- (٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: ص ١١٢، تحقيق دكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٢،
١٩٨٠م
- (٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي ك ج ١ ص ١٥٠ وما بعدها، دار القلم، طبعة دار
الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ط ١٩٦٦ - ٥١٣٨٦م
- (٤) البحر المحيط: ج ١ ص ٢٩، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠هـ
- (٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ١ ص ٢٩، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، سوريا، طبعة
١٩٤٠ - ١٩٨٠م
- (٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج ١ ص ١٠٨، تحقيق الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة
القاهرة، د.ت
- (٧) العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ج ٩ ص ٢٣، دار المعرفة، بيروت، د.ت
- (٨) ابن فارس، الصحاح: ص ٥٧، تحقيق سيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط ٢٠٠٣م

أكثر ارتباطا من لغة أخرى قد تكون أكثر تعقيدا أو أكثر صعوبة" (١)
وهذه القراءات الواردة في " غير " في الآية الكريمة تدل على أن القراء قد ذهبوا مرة
إلى لهجة أهل الحجاز فنصبوا، ومرة إلى بني تميم فأتبعوا (٢)
وأيا كان الأمر فإن كل قراءة - كما يقول ابن الجزري- وافقت العربية ولو بوجه،
ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة، لا
يجوز ردها ولا يصح إنكارها" (٣)
مراعاة اللفظ والمعنى في تابع المستثنى بغير:
إن البحث في معنى الألفاظ والتراكيب قديم قدم العربية، باعتبار أن المعنى والكشف
عنه هو الهدف الذى يسعى إليه كل باحث لغوي.

ولسنا هنا بصدد ذكر التعريفات المتعددة للمعنى تلك التي أوردها العلماء الغربيون
أمثال أوجدن وريتشارد في كتابهما معنى المعنى " **Meaning of Meaning** " (٤)
ولكننا نشير إلى أن أنواع المعنى تتعدد بتعدد وجهات النظر اللغوية التي تتوافر على دراسته
والكشف عنها، فهناك المعنى الوظيفي، وهو معنى الصوت، ومعنى الحرف، ومعنى المقطع،
ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام، ومعنى الأدوات والملحقات ومعنى الصيغ
الصرفية ومعنى الأبواب النحوية " (٥)
فإذا نظرنا - مثلا - إلى الأبواب النحوية كالمبتدأ أو الفاعل أو المفعول وجدنا أنها

(3) Sapir (Edward) Language and personality p:6 California 1960

(٢) د. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص ١٩٠، دار المعرفة الجامعية
بالاسكندرية، ط ١٩٩٦ م

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: ج ١ ص ٩، تحقيق محمد سالم محيسن، مراجعة الشيخ محمد
الضائع، مكتبة القاهرة، د.ت

(6) J. Lyons .Semantic .s. deutsche undersea zur: Semantics. Munched 1980

(٥) د تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ص ٢٤، مكة المكرمة، ط ١٩٥٨

معان وظيفية للكلمات المعربة بها، فإذا قلت : جاء زيد مبتسما، فإن الفعل " جاء " فعل ماضٍ، وهذا معنى وظيفي، وزيد مبني يدل على الفاعل، ومبتسما مبني يدل على الحال التي جاء عليها زيد، ومعنى هذا أن المعنى الوظيفي يقوم بمهمة تحليل الوظائف أو المعاني النحوية في أي نص أو تركيب لغوي.

والآن ماذا عن مراعاة اللفظ والمعنى في تابع المستثنى بغير ؟

يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، يقول إمام العربية سيبويه في باب ما أجري على موضع غير لا على ما بعد غير : " أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيد وعمرو. فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه، فحملوه على الموضع " (١).
ومما جاء في الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيلة بنت هبيرة الأسيدي (٢):

معاويَ إنا بشر فأسجِعِ فلسنا بالجبال ولا الحديد

الشاهد في البيت: نصب "الحديد" حملا على موضع "الجبال" لأن موضعها النصب؛ إذ نصب المعطوف نظراً إلى موضع المعطوف عليه، ومن زعم أن الرواية " ولا الحديد" بالخفض فقد أخطأ.

وظاهر من كلام إمام العربية أنه من العطف على المحل. أما ابن هشام فقد جعله من باب العطف على التوهم، يقول: " وكذلك اختلفوا في نحو : " قام القوم غير زيد وعمرا " بالنصب، والصواب أنه علة التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله لأن " غير زيد " في موضع " إلا زيد " ومعناه، فشبهوه بقولهم : فلسنا بالجبال ولا الحديد. وقد استنبط من ضَعْفَ فهمته من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه

(١) سيبويه، الكتاب : ج٢ ص٣٤٤

(٢) البيت من بحر الوافر وقد ورد في سيبويه، الكتاب : ج٢ ص٣٤٤، والمبرد، المقتضب : ج٢ ص٢٣٧، والبغدادي، خزنة الأدب : ج١ ص٣٤٣، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ج١ ص٢٨٤، وابن هشام، مغني اللبيب : ج٢ ص١٥٢.

به " (١)

وقال البغدادي " وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وتبعه العسكري صاحب التصحيف، قال : ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوا ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض. وقد غلط على الشاعر؛ لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها " (٢)

بيد أن الصبان أجاز الوجهين النصب والخفض، يقول : يجوز أن يقال : " ما قام القوم غير زيد وعمرو " بجر عمرو على لفظ زيد، ورفعهم حملا على المعنى، لأن المعنى : " ما قام إلا زيد وعمرو " ولا يجوز مع إلا ، فيجب نصبها في نحو : " قام القوم غير زيد ، وما نفع هذا المال غير الضرر " عند الجميع، وفي نحو : " ما قام أحد غير حمار " عند غير تميم، وفي نحو : " ما قام غير زيد " عند الأكثر، ويترجح في هذا المثال عند قوم، وفي نحو : " ما قام أحد غير حمار " عند بني تميم، ويضعف في نحو : " ما قام أحد غير زيد " ويمتنع في نحو : " ما قام غير زيد " (٣)

وقال الأشموني: " وتقول: " قام القوم غير زيد و عمرو، وعمراً " فالجر على اللفظ، والنصب على المعنى؛ لأن معنى "غير زيد" إلا زيداً. وتقول: " ما قام أحد غير زيد، وعمرو " بالجر والرفع؛ لأنه على معنى إلا زيد " وظاهر كلام سيبويه : أنه من العطف على الخل. وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم " (٤)

(١) ابن هشام، مغني اللبيب : ج٢، ص١٥٢ ، قال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد : " وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لغته، فقبله منه سيبويه، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر "

الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ ج ، حاشية ص ٢٨٤

(٢) البغدادي، خزنة الأدب : ج١ ص ٣٤٣

(٣) حاشية الصبان : ج٢ ص ١٥٤ ، وما بعدها

(٤) شرح الأشموني : ج٢ ص ٢٦٠ وما بعدها.

ونخلص من كل ما سبق أنه لا بد من مراعاة اللفظ والمعنى في تابع المستثنى بغير؛ إذ الجر على اللفظ، والنصب على المعنى، حيث نصب المعطوف نظراً إلى موضع المعطوف عليه، والظاهر من كلام سيبويه أنه من باب العطف على الخل، أما ابن هشام فقد جعله من باب العطف على التوهم.

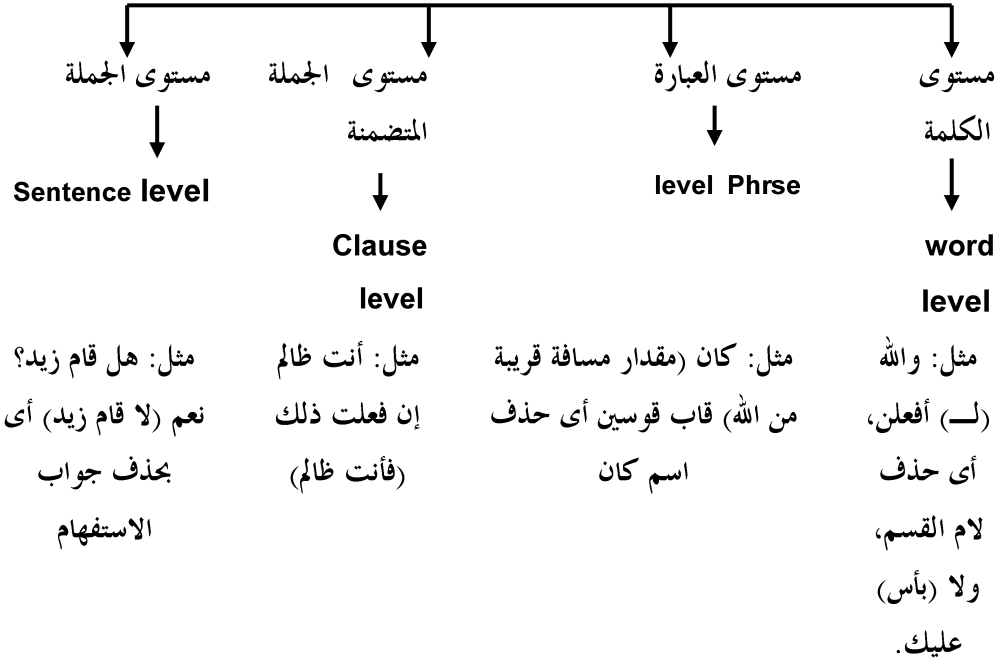
حذف المستثنى بعد " غير " :

يدور الحذف حول إسقاط أو حذف عنصر من عناصر الكلام لوجود قرينة؛ أي حذف العامل وبقاء المعمول، أو حذف المعمول مع بقاء العامل. وحين نتمعن النظر في ثنايا الكتاب نجد أن إمام العربية سيبويه تحدث عنه في مواضع متفرقة، منها قوله: " اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون " (١) وحرى بنا أن نتناول المستوي النحوي للحذف على نحو ما أشار إليه العالم اللغوي كارتر Carter (٢) وذلك على الوجه الآتي : _

(١) سيبويه ، الكتاب : ج١ ص٢٥٧ وما بعدها

(3)Carter. C. Michael Ellison Proceeding of the colloquia on
Arabic Grammar. p:123

المستوى النحوي Syntactical



حذف اسم لا النافية للجنس.

وللحذف شروط ثمانية ذكرها ابن هشام ، نشير إليها بإيجاز وذلك على النحو التالي^(١)
 أحداها : وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطا " زيدا " يا ضمرا اضرب .
 الثاني : وجود دليل لفظي على أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز " زيد ضارب عمرو "
 أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور.
 الثالث: ألا يكون مؤكدا، نحو : " الذي رأيت زيد " أن تؤكد العائد المحذوف بقولك "
 نفسه " لأن المؤكد مريد للطول، والحذف مريد للاختصار.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب : ج٢ص٣٢٤ إلى ص ٣٣٦

الرابع: أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل .

الخامس : أن لا يكون عاملاً ضعيفاً؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

السادس : أن لا يكون عوضاً عن شيء؛ فلا تحذف ما في "أما أنت منطلقاً انطلقت" ولا كلمة "لا" من قولهم "افعل هذا إما لا" ولا التاء من عدة وإقامة واستقامة .

السابع والثامن : أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

هنا مستوى الحذف للكلمة؛ إذ يحذف المستثنى بعد "غير" للتخفيف واكتفاء بعلم المخاطب لما يعني، يقول إمام العربية : "هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك : "ليس غير" كأنه قال : ليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"^(١) ومنه قولك : "قبضتُ عشرة ليس غيرها" برفع "غير" على حذف الخبر؛ أي : مقبوضاً.

أما الحذف مع "لا غير" فلا يجوز بعد ليس ، ففي شرح الأشموني : "قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير "ليس" من ألفاظ الجحد، فلا يقال : "قبضتُ عشرة لا غير" وهم محجوجون"^(٢)

وفي القاموس : "وقولهم لا غير لحن "غير جيد؛ لأن "لا غير" مسموع في قول الشاعر:^(٣)

(١) سيبويه، الكتاب : ج٢ ص٣٤٤ وما بعدها.

(٢) شرح الأشموني : ج٢ ص٤٩٨

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو مجهول القائل، وقد ورد في السيوطي، همع الهوامع : ج١ ص٢١٠ ، دار البحوث العلمية بالكويت، وشرح الأشموني: ج٢ ص٤٩٨ ، وحاشية الصبان : ج٢ ص٢٦٧

جوابا به تنجو اعتماداً، فَوَرَبَّنَا لَعَنَ عَمَلِ أَسَلَّفَتْ، لا غَيْرُ تُسألُ

الشاهد في هذا البيت: قطعت " غير " عن الإضافة بعد " لا " ولم تكن بعد " ليس " وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع أه^(١) ونفهم مما سبق أنه لا يجوز الحذف بعد غير " ليس " إذا كانت تعني الجحد والنكران.

المبحث الثاني

غَيْرُ بَيْنِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ

لقد منع أغلب النحاة تعريف غير فجعلوها نكرة متوغلة في الإجمام، وإن أضيفت إلى معرفة. إن دخول الألف واللام جوازاً عليها محل خلاف بين العلماء، وذلك في حالة جواز قطعها عن الإضافة، فمن أجاز قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى أجاز دخول " أل " عليها، ولهم في هذا ثلاثة آراء تناولها على الوجه الآتي :

الرأي الأول : منع بعض العلماء دخول الألف واللام عليها.

الرأي الثاني : جَوَّزَ بعض العلماء دخول الألف واللام عليها، لكن لا تكسيها الألف واللام تعريفاً.

الرأي الثالث : جَوَّزَ بعض العلماء دخول الألف واللام عليها، وأكسيها التعريف.

وفيما يلي البيان والتفصيل :-

الرأي الأول : يمنع دخول الألف واللام على غير، فلا تتعرف بأل التعريفية؛ لأنه لم يكن لإدخاله عليه فائدة، يقول إمام العربية سيويوه : " وغير.... ليس اسم متمكن، ألا ترى أنها

(١) حاشية الصبان : ج ٢ ص ٢٦٧ ، وشرح الأشموني : ج ٢ ص ٤٩٩

لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام" (١)
ويقول الحريري: " ويقولون: فعل الغير ذلك، فيدخلون على غير آلة التعريف،
والمحققون من النحويين يمنعون إدخال الألف واللام عليه؛ لأن المقصود في إدخال آلة
التعريف على الاسم النكرة أن تُخصَّصه بشخص معين، فإذا قيل: الغير اشتملت هذه
اللفظة على ما يحصى كثرة، ولم تتعرف بآلة التعريف، كما أنه لا يتعرف بالإضافة، فلم يكن
لإدخال الألف واللام عليه فائدة، ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من
المعارف مثل "دجلة" و "عرفة" و "ذُكاء" ونحوه لوضوح اشتهاها والاكْتفاء عن تعريفها
بعرفان ذواتها" (٢)

وما ادَّعاه الحريري من عدم دخول أل على غير - وإن اشتهر - ادعاء صحيح؛ لأنه
لم يثبت سماعه عن العرب الفصحاء؛ ولم يرد ذكره في القرآن الكريم.
ومن قبله نبه على هذا إمام العربية سيويه، يقول: " وغير أيضا ليس باسم متمكن.
ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام" (٣)
أما قول المبرد: " ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف مثل
دجلة و عرفة و ذُكاء ونحوه؛ لوضوح اشتهاه والاكْتفاء عن تعريفها بعرفان ذواتها، فإنه لا
يخفى ما فيه، فإنه قياس مع الفارق؛ لأن ما ذكره أعلام، والأعلام جنسية أو شخصية لا
تدخلها اللام، فما ذكره ليس مما نحن فيه الآن.

والذي بدا لي أن المبرد قد اضطرب موقفه، لأنه قد جعلها ملازمة للتكثير لا تتعرف
أبدًا، يقول: وأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين فإنما

(١) سيويه، الكتاب: ج ٣ ص ٤٧٩

(٢) الحريري، درة الغواص في أوام الخواص: ص ١٩٩، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت،
مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(٣) سيويه، الكتاب: ج ٣ ص ٤٧٩

يصح هذا ويفسد بمعناه " (١)

بيد أنه في موضع آخر جعلها معرفة، في حالة إضافتها إلى معرفة، عندما تعرض لإعراب قوله تعالى: صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " يقول: " فإن غيراً تكون على ضروب: تكون نوعاً للذين لأنها مضافة إلى معرفة" (٢)

وقال أبو حيان: " غير " مفرد مذكر دائماً، وإذا أريد به تذكير الفعل حملاً على اللفظ، وتأنيته حملاً على المعنى، ومدلوله المخالفة بوجه ما، وأصله الوصف، ويستثنى به، ويلزم الإضافة لفظاً لا معنى، وإدخال (أل) عليه خطأ، ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة" (٣) وفي موضع آخر يقول: " غير نكرة لا تتأثر بالإضافة إلى معرفة، فهي غالباً نكرة. وفي بعض التراكيب قد تتأثر بالإضافة إلى معرفة فتصير معرفة، وذلك إذا كان المغاير واحداً" (٤).

وقال ابن السراج: " واعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف، ولكنها لا تتعرف بها؛ لأنها لا تخص شيئاً بعينه، فمن ذلك: " منك، وشبهك، وغيرك " تقول: " مررتُ برجل مثلك، وبرجل شبهك، وبرجل غيرك " فلو لم تكن نكرات ما وصف بهن نكرة، وإنما نكرهن معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: " مثلك " جاز أن يكون مثلك في طولك، أو لونك، أو في عملك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء؛ لكثرتها، وكذلك " شبهك " وأما " غيرك " فصار نكرة؛ لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك" (٥)

وفي المصباح المنير: " وغير " يكون وصفاً للنكرة، تقول: " جاءني رجل غيرك "

(١) المراد، المقتضب ج ٤ ص ٢٨٨

(٢) المراد، المقتضب: ج ٤ ص ٤٢٣.

(٣) أبو حيان، تفسير البحر المحيط ج ١ ص ٣٥

(٤) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: ج ١ ص ٢٨

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو: ج ١ ص ١٥٣، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت

وقوله تعالى : " غير المغضوب عليهم " إنما وصف بها المعرفة؛ لأنها أشبهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة، فعملت معاملتها، ووصف بها المعرفة، ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام، لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة، وهو الألف واللام، ولك أن تمنع الاستدلال، وتقول : الإضافة هنا ليست للتعريف، بل للتخصيص، والألف واللام لا تفيد تخصيصاً ، فلا تُعاقب إضافة التخصيص، مثل : سوى، وحسب، فإنه يضاف للتخصيص، ولا يدخله الألف واللام ^(١)

ونستنتج مما سبق أن "غير" نكرة وسبب إضافتها إلى المعارف كثرة وجوه المغايرة؛ أي يجوز في غير أن تكون معرفة إذا وقعت بين ضدّين وأفادة المغايرة، كما في قول أبي طالب: ^(٢)

يا رب إما يخرجن طالبي في مقنب من تلکم المقانب

فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب

الشاهد فيهما : وقوع غير بين ضدّين، فارتفع إبهامها؛ لأن جهة المغايرة أصبحت متعينة، فتعرفت "غير" بالإضافة .

ودخول "رب" عليها، ومجئها نعتاً لنكرات، كما في قوله تعالى: " قال لنن اتخذت إلهها غيري لأجعلنك من المسجونين" ^(٣) فغير في هذه الآية أضيفت إلى الضمير مع وقوعها نعتاً لكلمة "إلهها" النكرة.

(١) الفيومي، المصباح المنير، كتاب الغين : ص ٢٨٥

(٢) البيتان من بحر الرجز وقد وردا في ديوان أبي طالب: ص ١٢ ، تحقيق د. محمد التونجي، دار الكتاب

العربي، ط ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م ، والمقنب : جماعة الخيل، ويطلق على مخلب الأسد والذئب

(٣) سورة الشعراء، من الآية / ٢٩

هذا، وقد وقعت غير صفة في قول لبيد : (١)

فإذا جُوزيتَ قرصاً فاجزه إنمأة يجزى الفتي غير الجمل

استشهد به سيبويه على وقوع غير صفة للفتى، وهو معرفة. والفتى وإن كان مُعَرَّفَ اللفظ فإن معناه الجنس فلا يخص واحداً بعينه، فهو مقارب للنكرة، وكذلك غير مع إيغالها في التنكير، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة، فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة، بيد أنه أشكل على المحيذين لتعريف غير في الآية السابقة، رغم أن غيراً وقعت بين ضدين، ولم تتعرف بالإضافة؛ لأنها صفة لنكرة وهي لفظ القاعدون.

ومعنى هذا أن "غير" لا تتعرف بالإضافة؛ لتوغلها في الإبهام.

فغير وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة؛ لأنها صفة، والذي نراه أن "غير" بدل وليست صفة، أو أنها وقعت صفة غير مختصة بالمضاف إليه.

الرأي الثاني : أجاز النووي دخول "أل" عليها؛ لأن اللام فيها ليست للتعريف، ولكنها معاقبة للإضافة، يقول : " منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام، قال : وعندي أنه لا مانع من ذلك؛ لأن اللام ليست فيها للتعريف، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قول الشاعر:

كأن بين كفيها والفك فارة مسك دُبِحَتْ على سك

إنما هو " كأن بين فكيتها وفكها، فهذا لأنه من نص على أن غيراً يتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إن غير يُحمل على الضد، والكل يُحمل على الجملة، والبعض يحمل على الجزء، فصح دخول الألف اللام أيضاً من هذا الوجه بهذا المعنى" (٢)

(١) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في ديوان لبيد : ص ١٩٧، وسيبويه، الكتاب : ج ٢ ص ٣٣٣،
والشيخ خالد الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح : ج ١ ص ١٩١ و ج ٢ ص ١٢٥، المكتبة
الأزهرية، ط ١٣٤٤، وروايته في الديوان : ليس الجمل، وفي الكتاب : غير الجمل
(٢) النووي، تهذيب الأسماء واللغات : ج ٤ ص ٦٥، وما بعدها، دار الطباعة المنيرية، د.ت

قال تعالى : " وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى " (١) قال في المأوى نائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، والأصل مأواه، وقال المانعون، والتقدير هي المأوى له " (٢).

وقال أبو العلاء العطار: " لا يجوز إدخال اللام عليه؛ لأنه لا بد له من الإضافة، والمضاف إليه إما مذكور أو منوي، ولا يجوز تشيته ولا جمعه كما ذكر سيبويه، وفي بعض الحواشي صرّحوا بأن غيراً وإن لم تتعرف لا يجوز إدخال اللام عليه لرعاية صورة الإضافة المعنوية، إلا أن المصنفين كثيراً ما يدخلونها عليه كأنهم جعلوه بمعنى المغاير، لكنه لم يوجد في كلام العرب " (٣)

ونفهم مما سبق أنهم منعوا دخول الألف واللام على غير؛ لأن اللام ليست للتعريف ولكنها معاقبة للإضافة، والإضافة هنا للتخصيص لا للتعريف، وإذا قصد بها التعريف صارت محضة، فتتعارف إذ ذاك " غير " بما تضاف إليه إذا كان معرفة.

الرأي الثالث : تتعرف " غير " إذا وقعت بين ضدين جوازا، ومن ثمّ تكتسب التعريف. وقد نبه على هذا جمهرة من العلماء، منهم: الفراء^(٤)، والزمخشري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، ومكي بن أبي طالب^(٧)، والألوسي^(٨)، والطبري^(١)، والعكبري^(٢)، والقرطبي^(٣)،

(١) سورة النازعات، من الآية / ٤١

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ٢ ص ١٨٢ وما بعدها

(٣) الهمداني، الهادي في معرفة المقاطع والمبانيء في الأخبار والقراءة : ص ١٧٦ ، تحقيق عبد العزيز بن أحمد محمد، وسليمان بن حمد بن علي، د.ت

(٤) معاني القرآن : ج ١ ص ٧

(٥) المفصل في العربية : ص ١١٧

(٦) شرح المفصل : ج ١ ص ٥٠٢

(٧) مشكل إعراب القرآن : ج ١ ص ٧٢

(٨) روح المعاني : ج ١ ص ٩٤،

والقسطلاني^(٤)، والعيبي^(٥)، والشهاب الحفاجي^(٦)، وابن عادل الحنبلي، يقول الأخير: " وغير إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف "غي" حينئذ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير السكون"^(٧)

ويقول زاده في حاشيته على البيضاوي: " إن (غيرا) إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، وأما إذا وقع بين ضدين فحينئذ يتعرف بالإضافة، ويزول إبهامه من حيث إضافته، يعني أن المراد به ضد الآخر كقولك (النقلة - وهي الحركة - ضد السكون) فإن لفظ (غير) لما أضيف إلى ما له ضد واحد علم أن المراد به الحركة"^(٨)

وقد نقل ابن عصفور عن المبرد أنه أحال إبهامها حملا على اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال، لا يتعرف بالإضافة فكذلك ما في معناه. وزعم الأخفش أن الذي أوجب لها ألا تتعرف أن الأسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس، أو بالإضافة نحو غلام الرجل، أو بالعلمية نحو زيد وعمرو، فإنها كانت قبل أن يسمى بها نكرات، ثم تتعرف بعد ذلك بالعلمية... وغيرك وأحواله استعملت في أول أحوالها مضافات وكانت لذلك نكرات، والدليل على أنها

(١) جامع البيان في تأويل آي القرآن : ج١ص٧٧،

(٢) إملاء ما به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : ج١ص٨ ، والمنبع في شرح اللمع : ج٢ص٤٠٣ ،

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ج١ص١٥١،

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات : ج٢ص١١١ ،

(٥) عمدة القاريء : ج١ص٣٠٦ ، و ،

(٦) حاشية على تفسير البيضاوي : ج١ص٢١٢

(٧) ابن عادل الحنبلي ، اللباب في علوم القرآن : ج١ص٢٠

(٨) حاشية زاده على تفسير القاضي البيضاوي : ج ١ ص٢٣١ ، ضبطه وصححه وخرَّج أحاديثه محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية ، بيروت

- استعملت في أول أحوالها مضافات، أنه لا يجوز مثل لك ولا غير لك " (١)
وقال أبو حيان : " ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته ،
وتقدم عن سيبويه أن ما إضافته غير محضة، قد يقصد بها التعريف، فتصير محضة " (٢)
وحري بنا أن نشير إلى أن علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومشايخه قرروا جواز
دخول "أل" على "غير" واكتسابها التعريف بدخول "أل" وبالإضافة إلى معرفة (٣)
بيد أن "غير" لم يرد معرّفاً ب "أل" في القرآن الكريم على الإطلاق، والدليل على
ذلك هذا الإحصاء للفظه "غير" حيث وردت في القرآن الكريم مائة وإحدى وخمسين
مرة جاءت نكرة كلها مضافة إلى معرفة ، وذلك على الوجه الآتي :
- ١- في سورة الفاتحة وردت مرة واحدة في الآية / ٧
٢- في سورة البقرة وردت سبع مرات في الآيات : " ٥٩ - ٦١ - ١٧٣ - ٢١٢ -
٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٨٢ "
٣- في سورة آل عمران وردت ثماني مرات في الآيات : " ٢١ - ٢٧ - ٣٧ - ٨٣ -
٨٥ - ١١٢ - ١٥٤ - ١٨١ "
٤- في سورة النساء وردت اثنتي عشرة مرة في الآيات : " ١٢ - ٢٤ - ٢٥ - ٤٦ -
٥٦ - ٨١ - ٨٢ - ٩٥ - ١١٥ - ١١٩ - ١٤٠ - ١٥٥ "
٥- في سورة المائدة وردت ست مرات في الآيات : " ١ - ٣ - ٥ - ٣٢ - ٧٧ - ١٠٦ "
٦- في سورة الأنعام وردت خمس عشرة مرة في الآيات : " ١٤ - ٤٠ - ٤٦ - ٦٨ -
٩٣ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠٨ - ١١٤ - ١١٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٤ - ١٤٥ -
١٦٤ "

(١) ابن عصفور، شرح الجمل ج ٢ ص ٧٢، وحاشية الصبان : ج ٢ ص ١٥٥

(٢) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : ج ١ ص ٣٥

(٣) مجمع اللغة العربية، صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين .

- ٧- في سورة الأعراف وردت تسع مرات في الآيات : " ٣٣ - ٥٣ - ٥٩ - ٦٥ - ٧٣ - ٨٥ - ١٤٠ - ١٤٦ - ١٦٢ "
- ٨- في سورة الأنفال وردت مرتين في الآيتين : " ٧ - ٥٣ "
- ٩- في سورة التوبة وردت أربع مرات في الآيات : " ٢ - ٣ - ٣٩ - ١٢١ "
- ١٠- في سورة يونس وردت مرتين في الآيتين : " ١٥ - ٢٣ "
- ١١- في سورة هود وردت إحدى عشرة مرة في الآيات : " ٤٦ - ٥٠ - ٥٧ - ٦١ - ٦٣ - ٦٥ - ٧٦ - ٨٤ - ١٠١ - ١٠٨ - ١٠٩ "
- ١٢- في سورة الرعد وردت ثلاث مرات في الآيات : " ٢ - ٤ - ١١ "
- ١٣- في سورة إبراهيم وردت مرتين في الآيتين : " ٣٧ - ٤٨ "
- ١٤- في سورة النحل وردت أربع مرات في الآيات : " ٢١ - ٢٥ - ٥٢ - ١١٥ "
- ١٥- في سورة الإسراء وردت مرتين في الآيتين : " ٢٤ - ٧٣ "
- ١٦- في سورة الكهف وردت مرتين في الآيتين : " ٤٩ - ٧٤ "
- ١٧- في سورة طه وردت مرة واحدة في الآية : " ٢٢ "
- ١٨- في سورة الحج وردت خمس مرات في الآيات : " ٣ - ٥ - ٨ - ٣١ - ٤٠ "
- ١٩- في سورة المؤمنون وردت ثلاث مرات في الآيات : " ٦ - ٢٣ - ٣٢ "
- ٢٠- في سورة النور وردت خمس مرات في الآيات : " ٢٧ - ٢٩ - ٣١ - ٣٨ - ٦٠ "
- ٢١- في سورة الشعراء وردت مرة واحدة في الآية : " ٢٩ "
- ٢٢- في سورة النمل وردت مرتين في الآيتين : " ١٢ - ٢٢ "
- ٢٣- في سورة القصص وردت ست مرات في الآيات : " ٣٢ - ٣٨ - ٣٩ - ٥٠ - ٧١ - ٧٢ "
- ٢٣- في سورة الروم وردت مرتين في الآيتين : " ٢٩ - ٥٥ "
- ٢٤- في سورة لقمان وردت ثلاث مرات في الآيات : " ٦ - ١٠ - ٢٠ "
- ٢٥- في سورة الأحزاب وردت مرتين في الآيتين : " ٥٣ - ٥٨ "

- ٢٦- في سورة فاطر وردت مرتين في الآيتين : " ٣ - ٣٧ "
- ٢٧- في سورة ص وردت مرة واحدة في الآية : " ٣٩ "
- ٢٨- في سورة الزمر وردت ثلاث مرات في الآيات : " ١٠ - ٢٨ - ٦٤ "
- ٢٩- في سورة غافر وردت أربع مرات في الآيات : " ٣٥ - ٤٠ - ٥٦ - ٧٥ "
- ٣٠- في سورة فصلت وردت مرتين في الآيتين : " ٨ - ١٥ "
- ٣١- في سورة الشورى وردت مرة واحدة في الآية : " ٤٢ "
- ٣٢- في سورة الزخرف وردت مرة واحدة في الآي : " ١٨ "
- ٣٣- في سورة الأحقاف وردت مرة واحدة في الآية : " ٢٠ "
- ٣٤- في سورة محمد وردت مرتين في الآيتين : " ١٥ - ٣٨ "
- ٣٥- في سورة الفتح وردت مرة واحدة في الآية : " ٣٥ "
- ٣٦- في سورة ق وردت مرة واحدة في الآية : " ٢٥ "
- ٣٧- في سورة الذاريات وردت مرة واحدة في الآية : " ٣٦ "
- ٣٨- في سورة الطور وردت مرتين في الآيتين : " ٣٥ - ٤٣ "
- ٣٩- في سورة القمر وردت مرة واحدة في الآية : " ٥٣ "
- ٤٠- في سورة الواقعة وردت مرة واحدة في الآية : " ٥٣ "
- ٤١- في سورة القلم وردت مرة واحدة في الآية : " ٣ "
- ٤٢- في سورة المعارج وردت مرتين في الآيتين : " ٢٨ - ٣٠ "
- ٤٣- في سورة المدثر وردت مرة واحدة في الآية : " ١٠ "
- ٤٤- في سورة الانشقاق وردت مرة واحدة في الآية : " ٢٥ "
- ٤٥- في سورة التين وردت مرة واحدة في الآية : " ٦ "
- ٤٦- في سورة العاديات وردت مرة واحدة في الآية : " ٣ "

ويامعان النظر في هذه الآيات الكريمة نلاحظ أن لفظة " غير " وردت مجردة من الألف واللام، مضافة لما بعدها سواء أكان اسما ظاهرا أم ضميرا، وهذا يدل دلالة قاطعة على أنه

لا يجوز تعريفها بالألف واللام للأسباب الآتية:
أولاً : أنه لم يرد ذكرها مُعرَّفة بالألف واللام في أي الذكر الحكيم على نحو ما بيناه في إحصاءنا الآيات الكريمة.، فقد وردت مضافة جميعها.
ثانياً: أنها وردت نكرة مضافة لما بعدها معربة ، فجاءت تارة مرفوعة، وتارة منصوبة، وثالثة مجرورة.
ثالثاً: أنها إذا وقعت بين ضدين، أفادت المغايرة.، كما في قولنا : " الحركة غير السكون " وكما في قوله تعالى : " صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " فجاءت لفظة " غير " نعنا للفظ " الذين " وهو اسم موصول من المعارف.
رابعاً: لا يوجد دليل سماعي يخرجها عن قياسها، ألا وهو الإضافة، وكل ما ورد في الآيات التي أشرنا إليها يؤكد ذلك.

المبحث الثالث

غير بين الإعراب والبناء

أولاً : غير المعربة :

غير اسم مبهم ، وإنما أعرب للزومه الإضافة. أما حكمها في الإعراب فقد وضع النحاة ضوابط لذلك، يقول الزمخشري : " حكم غير في الإعراب حكم الاسم الواقع بعد " إلا " تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم، وتجزئ فيه البدل والنصب في غير الموجب . وقالوا : إنما عمل فيه غير المتعدي لشبهه بالظرف لإمامه" (١).
قال ابن مالك (٢):

واستن مجرورا بغير معرابا بما لمستثنى بإلا نسبا

والمعنى : أن غير يستثنى بما مجرور بإضافتها إليه، وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى

(١) الزمخشري، المفصل في العربية : ص ٨٨ والظرف الذي يشبهه "غير" لإمامه هو سوى

(٢) ابن مالك، الألفية في النحو والصرف : ص ٩٦ ، مكتبة الآداب، ط ٤ ، ط ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م

يلا من الإعراب؛ أي تعرب " غير " بما كان يعرب به المستثنى مع "إلا" .
وإذا أمعنا النظر في كلام الزمخشري وابن مالك نلاحظ أن " غير " معربة؛ للزومها
الإضافة، وذلك عندما تخرج عن إفادة معنى الوصفية إلى إفادة معنى الاستثناء، فتفيد ما
أفادته، يقول المكودي: " فيستثنى بما مجرور بإضافتها إليه، بما يستحقه الاسم الواقع بعد
إلا من وجوب النصب ، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول : " قام القوم غير زيد "
بوجوب النصب، لأنك تقول : " قام القوم إلا زيدا"، " وما فيها أحد غيرُ فرس " برجحان
النصب. " وما قام أحد غير زيد " برجحان التبعية، وأصل "غير" أن تكون صفة واجبة
الإضافة لمخالف موصوفها^(١)

وقال الصبان : " يجب نصبها في نحو : " قام القوم غير زيد " أي على اللغة
المشهورة، أما على لغة جواز الإتيان مع الإيجاب والتمام، فينبغي أن يجوز رفع " غير "
.... " وفي نحو : " ما قام أحد غيرُ حمار " عند بني تميم ، وفي نحو: " ما قام غيرُ زيد أحد "
عند الأكثر. ويترجح في هذا المثال عند قوم، وفي نحو: " ما قام أحد غيرُ حمار " عند بني
تميم، ويضعف في نحو: " ما قام أحد غير زيد " ^(٢)

وقال السيوطي : " الأصل في " غير " أن تكون وصفا، والصلة بين الوصف أو النعت
والحال مقررّة أو معروفة، وتقول : " لقيني رجل غاضب " و " ولقيني محمد غاضباً " ^(٣)
فتحول الكلمة من النعت إلى الحال، والعكس طبيعي في العربية .

وقال ابن هشام : " فأما الذي يُخفّض دائما فغير تقول : " ما قام القومُ غيرَ زيد "
بخفض زيد فيها، وتُعرب " غير " نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد " إلا " في ذلك

(١) المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ص ٨٤، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ط ١٣٤٧هـ = ١٩٥٤م
(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ج ٢ ص ١٥٥
(٣) السيوطي، همع الهوامع: ج ٣ ص ٢٤٧

الكلام؛ فنقول : " قام القومُ غيرَ زيد " بنصب غير، كما تقول : قام القوم إلا زيداً، بنصب زيد، وتقول : " ما قام القومُ غيرَ زيد، وغيرُ زيد " بالنصب والرفع، كما تقول : ما قام القومُ إلا زيداً، وإلا زيد، وتقول : " ما قام القومُ غيرَ حمار " بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس" (١).

ومعنى هذا أن انتصاب " غير " في حالة الاستثناء المنقطع لغة أهل الحجاز، وجواز النصب والرفع لغة بني تميم.

ولا غرابة في هذا فالفتح أخف الحركات حين النطق به، وذلك أن أهل الحجاز يعيشون في الحضر، أما الضم فإنه أثقل الحركات حين النطق به، وذلك لأن أهل تميم يعيشون في البادية.

بيد أن الجوهري عزا نصب " غير " مطلقاً إلى شَهْل وقضاة وبعض بني أسد إذا كانت بمعنى " إلا " يقول : " شهل وقضاة وبعض بني أسد ينصبونه إذا كان بمعنى " إلا " سواء أتم الكلام قبله أم لا " (٢).

والذي بد لي أن هناك فرقاً كبيراً جداً بين أن تسمع الظاهرة اللغوية من أصحابها الناطقين بها وبين أن تروي لك هذه الظاهرة رواية من طريق غيره؛ إذ لا بد من معرفة الملابس التي تحيط بالمتكلم وما قد يصحب ذلك من إشارات تضيف إلى طريقة النطق معاني أخرى لا تفيدها الرواية " (٣)

على أن لبعض النحاة آراء أخرى في انتصاب " غير " يقول الأشموني : " وانتصاب " غير " في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد " إلا " عند المغاربة، واختاره ابن عصفور، وعلى الحال عند الفارسي، واختاره الناظم، وعلى التشبيهه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى : ص ٣٤٧ وما بعدها.

(٢) الجوهري، الصحاح، مادة (غير) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط ٢، د.ت

(٣) د. عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص ٦١

البإدش" (١)

و مما يدعم كلام الأشموي وابن هشام ما ورد في قرار مجمع اللغة العربية في مؤتمره سنة ١٩٤٥، يقول القرار: " ذهب أبو علي الفارسي إلى أنها منصوبة على الحال، وبذلك نخرج من باب الاستثناء. ويرجح رأيه أن إعرابها مستثنى غير دقيق، فالمستثنى في المعنى هو المضاف إليها، وأيضا مما يرجح رأيه أنها تأتي مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء، ومرة ثانية تكون نعتاً، مثل: " لو كان معنا رجل غير محمد " (٢)

ولهذا قرر مجمع اللغة العربية " أن إعراب غير وسوي حين يكونان منصوبين فإنهما يكونان منصوبين وما بعدهما مجرور بالإضافة" (٣).

ومن مُشكِـل التراكيب التي وقعت فيها كلمة " غير " مُعرَبة قول أبي نواس: (٤)
غبر مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

في هذا البيت ثلاثة آراء :

أحدها : أن " غير " مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوع يُغني عن الخبر، وذلك لأنه في المعنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهم والحزن، حيث أجرى قوله "على زمن " النائب عن الفاعل مجرى الزيدان في قولك : " ما مضروب الزيدان " في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايقين بجزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما

(١) شرح الأشموي: ج ٢ ص ٢٦٠ ، وابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٧

(٢) مجمع اللغة العربية في عيده الخمسين، في أصول اللغة : ج ٣ ص ٢٧٠ ، القرارات التي صدرت في الدورات من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين، أخرجها وضبطها مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ١ ، ٥١٤٠٣ = ١٩٨٣م

(٣) المصدر السابق : الصفحة نفسها

(٤) البيت من بحر وقد ورد في الديوان : ص ٧٦ ، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، وشرح ابن عقيل : ج ١ ص ١٩١ ، وابن هشام ، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٨

مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضاً .^(١)
والثاني : أن " غير " خبر مقدم، والأصل زمن ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوف عليه، ثم قدمت " غير " وما بعدها، ثم حُذِفَ " زمن " دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ " على " على غير مذكور : فَأَتِي بالاسم الظاهر مكانه.^(٢)
وهذا القول ليس بشيء ؟ لما يلزم عليه من التكاليف البعيدة؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.
فإن قيل : فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع. قلنا : في النشر، وهذا شعر يجوز فيه، كقوله :^(٣)
أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الشّيايا متى أضعُ العِمامةَ تعرفوني
أي أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل : " جلا عَلمَ محكي على أنه منقول من نحو قولك " زيد جلا " فيكون جملة، لا من قولك " جلا زيد " ونظيره قول رؤبة:^(٤)
نُبئتُ أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهمُ فديد
فزيد : منقول من نحو قولك : " المال يزيد " لا من قولك : " يزيد المال " وإلا لأعرب غير منصرف، فكان يفتح؛ لأنه مضاف إليه.

- (١) ابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٩
(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب : ج ١ ص ١٩٧
(٣) البيت من بحر الوافر، وهو من نظم سحيم بن وثيل الرياحي، وقد ورد في سيبويه، الكتاب : ج ٣ ص ٢٠٧ ، والبغدادي، خزائن الأدب : ج ١ ص ٢٥٥ ، والزحشري، المفصل : ص ١٢١ وابن هشام، مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٩ ، وابن عصفور، المقرب : ج ١ ص ٢٨٣، تحقيق أحمد الجوارى وعبد الله الجبوري ، بغداد، ط ١٩٧١ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦ ، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ٣ ، د.ت
(٤) البيت من بحر الرجز، وقد ورد في المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك : ج ١ ص ٣٥٩ ، وابن هشام ، مغني اللبيب : ج ٢ ص ٣٥٧

ولا غرابة في هذا، فهناك فرق منطقي وإعرابي بين جملة " المال يزيد" إذ إنها مكونة من مبتدئ وخبر ، وبين جملة : " يزيد المال " إذ إنها مكونة من فعل وفاعل ، إذاً هناك فرق بين الفاعل - مثلاً - بمعناه النحوي، وبينه بمعناه المنطقي أو العقلي. إن الفاعل المنطقي يمثل البنية العميقة التي تُحلل وفقاً للتفسير الدلالي. أما الفاعل النحوي فيمثل البنية السطحية، وهي التي تحلل وفقاً للتفسير الصوتي، ولننظر مثلاً في الجملة الآتية :

John was persuaded by Harry to take golf

إن الفاعل " النحوي" هنا هو " john " ، بينما تحليل " البنية العميقة " يوضح أن هنا جملتين ؛ جملة ثانية مضمنة في الجملة الأولى ، ولكل من الجملتين فاعلها " المنطقي" ففاعل الجملة الأولى هو **Harry** بينما فاعل الجملة الثانية هو **john** وهو مفعول الجملة الأولى. ويؤكد تشومسكي أن فهم العلاقات في " البنية العميقة " ضروري - لتفسير الجملة تفسيراً دلاليًا صحيحاً " (١)

و قواعد الحذف ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية. حين يميل المتكلم إلى حذف العانصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، والطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي التي يقدمها النحو العربي، مثلاً :

Richard is as stubborn as our father is.

يقول التحويليون إن : (our father is) مأخوذة من بنية عميقة :
our father is stubborn وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة التي هي (stubborn) (٢)

وطريقة الحذف في النحو التحويلي تتبع عددًا من العميات النحوية تشبه شبهًا غير بعيد كثيرًا مما جاء في النحو العربي (١)

(1) Word Reference English-Arabic Dictionary © 2020

(٢) د. داوود عبده، أبحاث في اللغة العربية : ص ٢١ وما بعدها، مكتبة لبنان، طبعة ١٩٧٣

والثالث : أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره أنا غير.... ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمجلود والخلوف، والمراد به اسمُ الفاعل، والمعنى أنا غيرُ آسِفٍ على زمن هذه صفتة. (١)

ونفهم من القول الثالث أن صيغة مفعول بمعنى فاعل ، يقول الحملاوي : " وقد يأتي فاعل مراداً به اسم المفعول قليلاً " كقوله تعالى : " فهو في عيشة راضية " (٢) أي مرضية (٣) هذا، وقد وقعت غير معربة صفة في قول لبيد: (٤)

وإذا أقرضت قرصاً فاجزه إنمأة يجزى الفتى ليس الجمل

استشهد به سيبويه على وقوع غير صفة للفتى، وهو معرفة. والفتى وإن كام مُعرف اللفظ فإن معناه الجنس فلا يخص واحداً بعينه، فهو مقارب للنكرة، وكذلك غير مع إيغالها في التنكير، فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة، فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة.

ومعنى هذا إن سيبويه لم يرفض جواز تعريفها عندما تكون مضافة إلى معرفة.

قطع " غير " عن الإضافة جوازاً :

تقطع " غير " عن الإضافة لفظاً إن فهم المعنى، بشرط أن تتقدم عليها كلمة ليس، يقال : " قبضتُ عشرة ليس غيرها " برفع غير على حذف الخبر؛ أي مقبوضاً، وبنصبها على إضممار الاسم : أي ليس المقبوض غيرها، و" ليس غير " بالفتح من غير تنوين على إضممار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته كقراءة بعضهم " لله الأمر من قبل

(١) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل : ص ١٣٢ ، تحقيق علي حيدر، دمشق، ط ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢ م

(٢) سورة الحاقة، من الآية / ٢١

(٣) أحمد الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف : ص ٧٥ ، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د.ت

(٤) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في الكتاب : ج ٢ ص ٣٣٣

ومن بعد" (١) بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و " ليس غيرُ بالضم من غير تنوين " (٢)

قال ابن هشام : " لله الأمر من قبل ومن بعد " في قراءة السبعة بالضم ، وقدره ابن يعيش على أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده...وهذا المعنى حق، إلا أن الأنسب للمقام أن يقدر" من قبل الغلب و " من بعده، فحذف المضاف إليه لفظاً ونوي معناه، فاستحق البناء على الضم. (٣)

إنما ضمة بناء لا إعراب، وإن "غير" شبهت بالغايات كقبل وبعد ، يقول المبرد : "ألا ترى أنك تقول : " جئتُ قبلكَ ، ومن قبلكِ، لما صار غاية قلت : جئيت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ " (٤)

وفي موضع آخر يقول : " هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزأ به علم المخاطب " وذلك قولك : عندي درهم ليس غيرُ ، أردت : ليس غيرُ ذلك، فحذفت وضممت، كما ضممت قبلُ وبعدُ؛ لأنه غاية" (٥)

وقد نبه إمام العربية سيبويه على أن هذا الحذف للتخفيف، يقول: " هذا بابٌ يحذف فيه المستثنى استخفافاً، وذلك قولك : " ليس غيرُ " وليس إلا " كأنه قال : ليس إلا ذلك، وليس غيرُ ذلك، لكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني" (٦).

فإذا قلت : " مقبوض لا غيرُ " فإن لا نافية تعمل عمل ليس، وغير: اسمها مبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، إذا حذف المضاف إليه، ونوي معناه، وخبرها محذوف، والأصل لا

(١) سورة الروم، من الآية / ٤

(٢) ابن هشام مغني اللبيب : ج ١ ص ٢٦٦ ، وانظر كذلك : ج ٢ ص ٣٥٤

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب : ص ١٠٣

(٤) المبرد، المقتضب: ج ٤ ص ٢٠٥

(٥) المبرد، المقتضب: ج ٤ ص ٤٢٩ ، و ص : ١٢٩

(٦) سيبويه، الكتاب : ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها

غيره مقبوضاً.

وقولك : " خذ هذا لا غير " هو في الأصل مضاف، والأصل لا غيره، لكنه لما قطع عن الإضافة بُني على الضم مثل قبل وبعد.

وقد ذهبت طائفة كثيرة إلى أنه : " لا يجوز الحذف بعد غير " ليس " من ألفاظ الجحد، فلا يقال : " قبضتُ عشرةً لا غيرٌ " وهم محتجون^(١).

قال في القاموس : " وقولهم لا غيرُ لحن " غير جيد، لأنه مسموع في قول الشاعر^(٢) :

جواباً به تنجو اعتمد، فَوَرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَأَ غَيْرُ تُسْأَلُ

قال السفاطوني: " والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم : " لا غيرٌ " مع وقوعه في

عبارته في التوضيح في فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان^(٣)

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل - بهذا البيت - وكأن قولهم : "

لحن " مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت "غير" بعد "ليس" ولو كان

مكان " ليس " غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يُتجاوز بذلك مورداً لسمع^(٤)

ثانياً : غير المبنية :

من البديهي أن البناء يعني لزوم الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً ، قال عبقري

العربية ابن جني : " وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب

سُمي بناء، من حيث كان البناء لازم موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره"^(٥)

(١) شرح الأشموني : ج ٢ ص ٤٩٨

(٢) البيت من بحر الطويل، ومجهول قائله، وقد ورد في شرح الأشموني، المسمي منهج السالك : ج ٢

ص ٤٩٨ ، السيوطي، همع الهوامع : ج ١ ص ٢١٠

(٣) السفاطوني، تشويق الخلان : ٢٠٨

(٤) شرح الأشموني : ج ٢ ص ٤٩٩

(٥) ابن جني، الخصائص : ج ١ ص ٣٨ ، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣ ،

١٤٠٧ هـ = ١٩٨٥ م

هذا وقد وقع خلاف بين الكوفيين والبصريين في بناء " غير " ولكل منهم حجته ودليله:-

ذهب الكوفيون إلى أن " غير " يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه " إلا " سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: " ما نفعي غيرَ قيام زيد " و " ما نفعي غيرَ أن قام زيد " (١)

وذهب البصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أُضيفت إلى متمكن " (٢)

أما حجة الكوفيين فتتمثل في قولهم: " إنما جوزنا بناؤها على الفتح إذا أُضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن؛ وذلك لأن " غير " ها هنا قامت مقام " إلا " وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وَجَبَ أن تُبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن، كقولك: ما نفعي غيرَ قيامك، أو غير متمكن، كقول أبي قيس بن الأسلت: (٣).

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
بفتح راء " غير " مع أنها فاعل لقوله: " لم يمنع " فدل ذلك على أن بناءها على الفتح، وإن كانت غي موضع رفع. وعلّة ذلك أنها مضافة إلى مبني غير متمكن، أي إضافتها إلى أن وصلتها.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج ١ ص ٢٤٦، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

(٢) المصدر السابق: الصفحة نفسها

(٣) البيت من بحر البسيط، وقد ورد في سيبويه، الكتاب: ج ٢ ص ٣٢٩، والبغدادي، خزنة الأدب: ج ٢ ص ٤٥، و ابن هشام، مغني اللبيب: ج ١ ص ٢٦٨، وحاشية الخضري: ج ١ ص ٢٠٨، ومنها، من الوجناء، وهي الناقّة في بيت قبله، يريد ام يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، والأوقال، جمع وقل، وهو المقل اليابس

وفي حاشية الخضري : " أجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقاً؛ لتضمنها معنى " إلا " (١)
أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير
متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز
في المضاف البناء، قال تعالى : " وهم من فزع يومئذ آمنون " (٢)
قال الفراء : " قرأ القراء بالإضافة. فقالوا " وهم في فزع يومئذ " و " يومئذ إن كنتُ
أقرأ بالنصب؛ وقرأ عبد الله بن مسعود في إسناد بعضهم إلى بعض الذي حدثك " من فزع
يومئذ " قرأها عليه تميم هكذا " وهم من فزع يومئذ " فأخذها بالتنوين والنصب. والإضافة
أعجب إلي، وإن كنت أقرأ بالنصب؛ لا لأنه فزع معلوم، ألا ترى أنه قال: " لا يحزهم
الفزع الأكبر " (٣) فصيره معرفة. فإن أضيفه فيكون معرفة أعجب إلي . وهو صواب " (٤)
وقال القسطلاني: " وقرأ " من فزع " بالتنوين عاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف،
وافقه المطوعي، وقرأ : " يومئذ " بفتح الميم نافع وعاصم وحمزة والكسائي، وكذا أبو جعفر
وخلف، وافقه الأعمش، وسبقا بهود، وقد حصل من تركيب الكلمتين ثلاث قراءات
الأولى : عدم التنوين في " فزع " مع فتح الميم في " يومئذ " لنافع، وكذا لأبي جعفر،
ووافقهما الشنبوذي. والثانية : التنوين مع الفتح لعاصم وحمزة والكسائي، وكذا خلف،
وافقه المطوعي. والثالثة : عدم التنوين مع كسر الميم للباقيين. فعلى قراءة الكوفيين
بالتنوين " يومئذ " منصوب على الظرف، معمول لقوله : منون أو ل " لفزع " ويدل على
أنه معمول قراءة " من " إضافة إليه، أو في موضع الصفة ل " فزع " أي : كائن ذلك في
ذلك الوقت، وتنوين " يومئذ " تنوين العوض، حذفت الجملة، وعوض منها " (٥) وقال

(١) حاشية الخضري : ج ١ ص ٢٠٨

(٢) سورة النمل، من الآية / ٨٩

(٣) سورة الأنبياء، من الآية / ١٠٣

(٤) الفراء، معاني القرآن : ج ٢ ص ٣٠١

(٥) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات : ج ٣ ص ٣٦٠ وما بعدها

البيضاوي : " وقرأ الكوفيون بالتونين؛ لأن المراد فرع واحد، من أفراع ذلك اليوم " (١)
فبني " يوم " في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لا لأنه أضيف
إلى " إذ " وهو اسم غير متمكن " (٢) .

ونستنتج من كل ما سبق أن الكوفيين قرؤوا " يومئذ " بالتونين، تنوين العوض عن جملة،
وفي هذه الحالة يكون فرعا واحدا ، أما البصريون فإنهم ذهبوا إلى أنها مبنية جوازا؛ إذا
أضيفتها إلى متمكن، وإذا أضيفت إلى غير متمكن فلا يجوز بناؤها، وعندئذ تكون معرفة،
وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف والبناء.

أما غير الواردة في البيت فمذهب الكوفيين أنها مبنية على الفتح لإضافتها إلى غير
متمكن، وحجتهم في ذلك أنها قامت مقام حرف الاستثناء " إلا " والأسماء إذا قامت مقام
الحروف وجب بناؤها على حد قول الكوفيين، ونحن لا نتفق معهم في قولهم " بُني لأنه قام
مقام إلا " وإنما بُني " غير " لإضافته إلى غير متمكن . ومذهب البصريين جواز بنائها إذا
أضيفت إلى غير متمكن، أما إذا أضيفت إلى متمكن فإنه لا يجوز بناؤها؛ لأن الإضافة إلى
غير المتمكن تجوز في المضاف والبناء.

وعلى أية حال تأتي مبنية إذا قطعت عن الإضافة لفظا لا معنى، وأجاز الفراء بناءها
على الفتح مطلقا، لتضمنها معنى " إلا " (٣)
وقد تأتي مبنية على الضم، نحو: " خذ هذا الأمر لا غير " هو في الأصل مضاف، والأصل
لا غيره، لكن لما قطع عن الإضافة بني على الضم مثل قبل وبعد " (٤) على نحو ما تناولناه
بالشرح والتحليل.

(١) البيضاوي، تفسير البحر المحيط : ج ٤ ص ٢٨٠ ، دار الفكر، بيروت، د.ت

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ ص ٢٤٧ وما بعدها

(٣) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ج ١ ص ٢٠٨

(٤) الفيومي، المصباح المنير: " باب الغين "

الخاتمة

بعد هذه السباحة في هذا البحث، والمعاشة مع " غير " بين تعريفها وتنكيرها، إعرابها وبنائها - مدة ليست بالقصيرة - يمكننا استخلاص النتائج الآتية :

(١) أراد هذا البحث أن يميّط اللثام عن "غير" لتوغلها في الإبهام وعدم تعرفها بالإضافة، فلا يوصف بها إلا النكرة إلا حيث يصح الاستثناء لامتناعه لفظاً ومعنى، أو مشبه بها. كما أن دراستها في الاستثناء في التركيب اللغوي للجمله يهدف إلى اسجلاء المعنى، وتحديدده وبيان محصلته النهائية، فهو ضالتها المنشودة.

(٢) أراد هذا البحث أن يخضع " غير " للدراسة الموضوعية التحليلية، وذلك عن طريق تأصيل القاعدة، وتتبع آراء النحاة بالاستقراء الكامل والشمول المحيط، من ذلك - مثلاً - أن " غير " تفيد " مغايرة موصوفها إذا كانت في معنى اسم الفاعل، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسّه إعراب ما قبله.

(٣) تُقَدِّمُ غير إذا أُسْنِدَ إليها، بشرط أن يكون كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر.

(٤) تُعْرَبُ "غير" في قوله تعالى : " صراط الذين أنعمت عليهم " نعناً للذين، لا للهاء والميم من " عليهم " لأن " الذين " مع كونه معرفة، فتعريفه بالصلة، فهو قريب من النكرة؛ لأنه عام، و "غير المغضوب " أيضاً لم يقصد به معين، فمن ثمّ صلح أن تكون " غير " وصفاً للمعرفة، كما أن " غير " تكون نكرة، وذلك إذا لم تقع بين ضدين، وتكون معرفة بالإضافة إذا وقعت بين ضدين، وقد وردت في هذه الآية الكريمة مجرورة وجوباً علي أساس الوصف للذين، أو على البدل من كل من " الذين " والضمير في "عليهم". أما النصب فجائز؛ إذ تكون " غير " مفعول به لفعل محذوف تقديره " أعني " أو حالاً من كل من الهاء والميم في " عليهم " أو من الذين، أو تكون استثناء منقطع، والمعنى : صراط الذين أنعمت عليهم إلا المغضوب عليهم. ومن ثمّ انحصرت الغيرية في الآية الكريمة فتعرفت غير بالإضافة، كما أن الاسم

- الموصول " الذين " أشبه بالنكرات في الإيهام الذي فيه، فعمول معاملة النكرات، ومن ثم كان لا بد من مراعاة اللفظ والمعنى في تابع المستثنى.
- (٥) يمتنع دخول الألف واللام عليها؛ لإنعدام الفائدة منه، ولأنه لم يثبت سماعه من العرب الفصحاء، ولم يرد في كتاب الله عز وجل، كما أن إضافتها تفيد التخصيص لا التعريف. أما إذا أُضيفت لما بعدها في حالة وقوعها بين ضدين بشرط أن يكون المغاير واحداً، فقد انحصرت الغيرية، و صارت محضة وقصد بها التعريف، نحو: " مررتُ بالحركة غير السكون".
- (٦) لا تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة فيما ذهب إليه من أنه يجوز دخول الألف واللام على غير وإكسابها التعريف؛ لأنه لم يرد ذكره مُعَرَّفًا بـ " أل " في القرآن الكريم، سواء أكان اسماً أم صفة، وذلك لعدم وجود دليل سماعي يخرجها عن قياسها.
- (٧) للنحاة آراء متباينة في إعراب " غير " في قول الشاعر: " غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن " فمنهم من ذهب إلى أنها مبتدأ، ومنهم من ذهب إلى أنها خبر مقدم، ومنهم من ذهب إلى أنها خبر لمبتدأ محذوف، ولكل منهم حجته ودليله، والذي نرجحه أنها تعرب مبتدئاً؛ وذلك لإضافتها إلى مرفوع أغنى عن الخبر وسد مسده.
- (٨) حجة الكوفيين في بناء " غير " على الفتح وجوباً أنها نابت مناب " إلا " وأضيفت إلى متمكن، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها مبنية جوازاً لا وجوباً؛ لإضافتها إلى غير متمكن، وإذا أُضيفت إلى متمكن فلا يجوز بناؤها، وإنما تكون معرفة؛ لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف والبناء.
- (٩) " غير " تأتي نكرة وجوباً، وذلك إذا أُضيفت لما بعدها، وسبب تنكيرها يتمثل في مشابقتها اسم الفاعل بمعنى الحال؛ وذلك لأن " غير " بمنزلة مغايرك، ومرجع ذلك إلى السماع، أما إذا أُريد بها المماثلة والمغايرة فلا تتعرف بالإضافة؛ ولذلك صح

وصف النكرة بها، في نحو قولك : " مررتُ برجل غيرك " والنكرة لا توصف بالمعرفة.

(١٠) تتعرف " غير " إذا وقعت بين متضادين، كما في قوله تعالى " صراط الذين أنعمت عليهم " وإضافتها لما بعدها تفيد تعريف المضاف، وتسمى إضافة معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف، وتسمى أيضاً إضافة محضة، أي خالصة من تقدير الانفصال،

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :

- الأزهري " أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري " ت ٣٧٠ هـ —
(١) تمذيب اللغة، تحقيق عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م
— الأشموني " أبو الحسين علي بن محمد " ت ٩٢٩ هـ —
(٢) شرح الأشموني على الألفية، المسمى " منهج السالك " تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، د.ت
— الألوسي " محمود شكري الألوسي البغدادي " ت ١٢٧ هـ —
(٣) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د،ت
— ابن الأنباري " أبو البركات عبد الرحمن بن محمد " ت ٥٧٧ هـ —
(٤) أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، د.ت
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى

- السقا، الهيئة العامة للكتاب، ط ٢٠٠٦ م
— البغدادي " عبد القادر البغدادي"
(٧) خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق محمد نبيل طريفي، إشراف إميل يعقوب،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٨
البيضاوي " نصر الدين البيضاوي " ت ٦٨٥ هـ
(٨) تفسير البيضاوي، المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق د. محمد عبد الرحمن
المرعشلي، دار إحياء التراث القديم، د. ت
— البيهقي " أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي " ٤٥٨ هـ
(٩) معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار ابن قتيبة، ط ١، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م
— ثعلب " أبو العباس أحمد بن يحيى " ت ٢٩١ هـ
(١٠) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ط ٣، د. ت
— الجاحظ " أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ٢٥٥ " (١١) البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٥ م
— ابن الجزري " الحافظ أبو الخير محمد بن محمد " ت ٨٣٣
(١٢) النشر في القراءات العشر، تحقيق د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة، د. ت
— ابن جني " أبو الفتح عثمان بن جني " ت ٣٩٢ هـ
(١٣) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٥ م
— الجوهري " أبو منصور إسماعيل بن حماد " ٤٠٠ هـ
(١٤) الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " تحقيق أحمد عبد الغفور عطا، بيروت، ط ٢،
د. ت
— الخريزي " أبو القاسم علي بن محمد " ت ٥١٦ هـ

- (١٥) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م
— أبو حيان " محمد بن يوسف بن علي بن يوسف " ٥٧٤٥ هـ
- (١٦) البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١٤٢٠ هـ
- (١٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ١٤٤١ هـ = ٢٠٢٠ م
— خالد الأزهرى " زين الدين خالد بن عبد الله " ت ٩٠٥ هـ
- (١٨) التصريح بمضمون التوضيح، المكتبة الأزهرية، ط ١٣٤٤ هـ
— ابن خالويه " أبو عبد الله الحسين بن أحمد " ت ٣٧٠ هـ
- (١٩) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة الزهراء، د. ت
(٢٠) الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١٩٩٦ م
- (٢١) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره ج برجستراسر، المطبعة الرحمانية، ط ١٩٦٩ م
— ابن الحشاش " أبو محمد عبد الله بن أحمد " ت ٥٦٧ هـ
- (٢٢) المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ط ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م
— الخضري " الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري " ت ١٢٨٢ هـ
- (٢٣) حاشية الخضري على بن عقيل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط ١٣٥٩ هـ = ١٩٤٠ م
— الخوارزمي " أبو محمد القاسم بن الحسين، الملقب بصدر الأفاضل " ت ٥١٧ هـ
- (٢٤) ضرام السقط = شرح ديوان سقط الزند للمعري، مكتبة رفاة الطهطاوي، د. ت

- الدماميني " بدر الدين أبي عبد الله "
(٢٥) المنهل الصافي في شرح الوافي، دار الكتب العلمية، ط ١ ، د.ت
- الدمياطي الشهير بالبنا " أحمد عمر البنا "
(٢٦) إتخاف فضلاء البشر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات
الأزهرية بمصر، د. ت
- زاده " محيي الدين شيخ زاده "
(٢٧) حاشية زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرّج أحاديثه محمد
عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت د. ت
- ذو الرمة " غيلان بن عقبة " ت ١١٧ "
(٢٨) الديوان، تحقيق كارليل هنري هيس، كمردج، ط ١٩١٩ م
- تالزجاج " أبو إسحاق إبراهيم بن سهل بن السري " ت ٣١١هـ—
(٢٩) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط
١٤٢٤هـ = ١٩٩٧ م
- الرضي " رضي الدين محمد بن الحسن " ت ٦٨٦هـ—
(٣٠) شرح الكافية، تحقيق نور الحسن وزميليه، مطبعة حجازي، د. ت
- الزمخشري " جار الله محمود بن عمر " ت ٥٢٨هـ—
(٣١) الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، حقق الرواية محمد
صادق قمحاوي، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، د. ت
- (٣٢) المفصل في العربية، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن،
ط ١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤ م
- السفاطوني " محمد معصوم بن سالم السامرائي "
(٣٣) تشويق الخلان" حاشية على شرح الآجرومية " للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني
دحلان، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١٣٥٨هـ = ١٩٣٥ م

- ابن السراج " أبو بكر محمد بن سهل " ت ٣١٦ هـ
- (٣٤) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د. ت
- سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر " ت ١٨٠ هـ
- (٣٥) الكتاب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م
- السيرافي " أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان " ت ٣٦٨ هـ
- (٣٦) شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. شعبان صلاح، و عبد الرحمن عصر، مراجعة د. حسين نصار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م
- السيوطي " جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر " ت ٩١١ هـ
- (٣٧) همع الهوامع " شرح جمع الجوامع في علم العربية " دار البحوث العلمية بالكويت.
- (٣٨) شرح شواهد المغني، المطبعة البهية، ط ٥١٣٢٢ —
- الشهاب الخفاجي " أحمد بن محمد شهاب الدين أحمد "
- (٣٩) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الطبعة الخديوية، دار صادر بيروت، ط ١٢٨٣ هـ
- الصبان " محمد بن علي الصبان " ت ١٢٠٦ هـ
- (٤٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت
- أبو طالب " عبد مناف بن أبي طالب " ت ٣ ق م
- (٤١) ديوان أبي طالب، تحقيق د. محمد التونجي، دار الكتاب العربي، ط ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م
- ابن عادل الحنبلي " عمر بن علي بن عادل " ت ٧٧٥ هـ
- (٤٢) اللباب في علوم القرآن، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت
- العسقلاني " أحمد بن علي بن حجر "

- (٤٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، د.ت
— ابن عصفور " علي بن مؤمن الإشبيلي " ٦٦٩ هـ —
- (٤٤) شرح جمل الزجاجي " الشرح الكبير " دار الكتب العلمية، ط ١ ، ١٤١٩ هـ =
١٩٩٨ م
- (٤٥) المقرب، تحقيق أحمد الجوارى، وعبد الله الجبوري، بغداد، ط ١٩٧١ م
— العكبري " أبو البقاء عبد الله بن الحسين " ت ٦١٦ هـ —
- (٤٦) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ط ١ ، ١٤١٧ هـ =
١٩٩٦ م
- (٤٧) املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، مطبعة التقدم العلمية، د.ت
— ابن فارس " أحمد بن الحسين " ت ٣٩٥ هـ —
- (٤٨) الصحابي ، تحقيق سيد أحمد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط ٢٠٠٣ م
- (٤٩) مقاييس اللغة، تحقيق أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، د.ت
— الفراء " أبو زكريا يحيى بن زياد " ت ٢٠٧ هـ —
- (٥٠) معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ط ١٩٨٠ م
- الفرزدق " همام بن غالب بن صعصعة : ت ١١٠ هـ —
- (٥١) الديوان، نشر الصاوي، ط ١٣٥٤ هـ —
- الفيومي " أحمد بن محمد بن علي المقرئ "
- (٥٢) المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، د.ت
— القرطبي " شمس الدين أبو عبد الله " ت ٦٧١ هـ —
- (٥٣) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار القلم، مطبعة دار الكتب المصرية،
ط ٣ ، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م
- القسطلاني " أبو العباس أحمد بن محمد " ت ٩٢٣ هـ —

- (٥٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق ودراسة عبد الرحيم الطرهوني، الهيئة العامة للكتاب، ط ٢٠١٣ م
- ابن كثير "الحافظ عماد الدين أبو الفدا" ت ٧٧٤ هـ —
- (٥٥) تفسير القرآن العظيم، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، سوريا، ط ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م
- لبيد "لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري" ت ٤١ هـ —
- (٥٦) الديوان، اعتنى به حمدون طماس، دار المعرفة، ط ١، ط ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م
- ابن مالك "أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك" ت ٦٧٢ هـ —
- (٥٧) ألفية بن مالك في النحو والصرف، دققها الدكتور عبد الحليم المرصفي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م
- المبرد "أبو العباس محمد بن يزيد" ت ٢٨٥ هـ —
- (٥٨) المنتصب، شرح وتحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م
- ابن مجاهد "أحمد بن موسى بن العباس" —
- (٥٩) السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م
- المرادي "ابن أم قاسم المرادي" ت ٢٤٩ هـ —
- (٦٠) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م
- المرزباني "محمد بن عمران بن موسى" —
- (٦١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ط ١٣٤٣ هـ
- * المكودي "أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح" ت ٨٠٧ هـ —

- (٦٢) شرح المكودي على الألفية في النحو والصرف، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتاح المكودي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٣٤ هـ = ١٩٥٤ م
— مكّي بن أبي طالب " أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي "
- (٦٣) مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م
— ابن منظور " محمد بن مكرم الأنصاري " ٧١١ هـ —
- (٦٤) لسان العرب، دار صادر، بيروت، د. ت
— الميداني " أبو الفضل أحمد بن محمد " ت ٥١٨ هـ —
- (٦٥) مجمع الأمثال مجمع الأمثال، تحقيق محمد مجي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.
— النابغة " زياد بن معاوية بن خباب "
- (٦٦) الديوان، تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق، ط ١٣٨٤ هـ
— النحاس " أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل " ت
- (٦٧) إعراب القرآن، تحقيق د. غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٢ م
— أبو نواس " الحسن بن هانيء " ت ١٩٩ هـ —
- (٦٨) الديوان، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت
— النووي " أبو زكريا محيي الدين بن شرف "
- (٦٩) تهذيب الأسماء واللغات، دار الطباعة المنيرية، د. ت
— الهروي " علي بن محمد النحوي الهروي " ت ٤١٥ هـ —
- (٧٠) الأزهية في العوامل والحروف، تحقيق محمد عثمان، المكتبة الأزهرية للتراث، والجزيرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٣٢ هـ = ٢٠١١ م
— ابن هشام " أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف " ٧٦١ هـ —

(٧١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الإرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ت.

(٧٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.

(٧٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجليل، بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧ م

— الهمداني " أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن "

(٧٤) الهادي في معرفة المقاطع والمبانيء في الأخبار والقراءة، تحقيق عبد العزيز بن أحمد محمد، وسليمان بن حمد بن علي، د، ت

— الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي " ت ٤٦٨هـ "

(٧٥) شرح ديوان المتنبي، د. ت.

— ابن ولاد " أبو العباس أحمد بن محمد " ت ٣٣٢هـ "

(٧٦) الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسبويه، المكتبة التيمورية، مخطوط في دار الكتب المصرية.

— ابن يعيش " موفق علي بن يعيش " ت ٦٤٣هـ "

(٧٧) شرح المفصل، تقديم د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م

ثانيا : المراجع :

— إبراهيم أنيس " دكتور "

(١) في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة التاسعة ١٩٩٥ م

* أحمد الحملاوي

(٢) شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د. ت

* تمام حسان " دكتور "

- (٣) مقالات في اللغة والأدب، مكة المكرمة، ط ١٩٨٥ م
* داوود عبده " دكتور "
- (٤) أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، ط ١٩٧٣ م
* طاهر حمودة " دكتور "
- (٥) دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع
بالإسكندرية، د.ت
— عبده الراجحي " دكتور "
- (٦) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط
١٩٩٦ م
- (٧) النحو العربي والدرس الحديث " بحث في المنهج " دار المعرفة الجامعية
بالإسكندرية، د.ت
* مجمع اللغة العربية
- (٨) الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين.
- (٩) في أصول اللغة " مجموعة القرارات التي صدرت في الدورات من الثانية والأربعين
إلى السابعة والأربعين، أخرجها وضبطها مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة
العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣ م
* محمد محيي الدين عبد الحميد
- (١٠) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، د.ت
- (١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، مكتبة دار
التراث، القاهرة، ط ١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م
- (١٢) شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع، د.ت
* محمود نحلة " دكتور "

(١٣) أصول النحو العربي، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت

* مصطفى الغلاييني

(١٤) جامع الدروس العربية، تعليق د. إسماعيل العقباوي، القدس للنشر والتوزيع، ط

١٤١٣ هـ = ٢٠٠٧ م